

۱۸۷

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۴۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب

مجموعه

مؤلف

موضوع

۲۱۰۸۲۶

شماره اختصاصی (۴۴۲) از کتب اهدائی: رساله

۴۴۲

۲۱۰۸۲۶

خطی
مجلس شورای
اسلامی
۴۴۲ رساله

۴۴۲
 ۲۱۰۸۲۶

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران
کتاب	مجموعه	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۰۸۲۶
شماره اختصاصی (۴۴۲) از کتب اهدائی: کریم زاده		

خطی	کتابخانه
مجلس شورای اسلامی	۴۴۲
کریم زاده	

۴۴۲
 ۲۱۰۸۲۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران
کتاب	مجموعه	
مؤلف		شماره ثبت کتاب
موضوع		۲۱۰۸۲۶
شماره اختصاصی (۴۴۲) از کتب اهدائی: رساله		

خطی	کتابخانه
مجلس شورای اسلامی	۴۴۲
رساله	

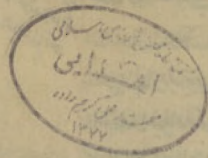
عَلَى قَوْسِ نَيْفِ الْإِلَهِيِّ صَوْلِيهِ دَر. يَا كَيْلِج

المطالع طاهر افندي
بنو الخلع احمد صند

الزبد



٤٤٢ / ٢٠٢٠ زاده



41

ان يكون المشبه في الاستعارة بالكناية مذكورة فقط
 الموضوع له اسم **الفريدة الاولى** ذهب السلف الى ان الاستعارة
 بالكناية لفظ المشبه به المستعار له في نفس المعنى البنية
 تذكر لانه ومع وجه تسميته استعارة بالكناية او ممكنة على ما
 اليه ذهب صاحب الكشاف ولو احتمل **الفريدة الثانية** فنتج
 يشترط كلام السكاكي بانها لفظ المشبه المستعار له المشبه به
 ان عينه واختياره في التسمية اليها بجعل قرينة الاستعارة بالكناية
 وجعلها قرينة على ما في قوله القوم في مثل نضفت لخال من
 ان نضفت استعارة لودت لخال قرينة ويرد عليه ان
 لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه فلا يكون استعارة وهو
 قد صرح بان نضفت مستعار للامر لا بهي فيكون استعارة
 والاستعارة في الفعل لا تكون الا بتسمية فلزم القول بان
 الاستعارة التسمية **الفريدة الثالثة** ذهب الخطيب الى انها
 التسمية المضرة في النفس وجلا وجه تسميتها استعارة **الفريدة**
الرابعة كثر من ان التسمية صورة الاستعارة بالكناية لا يكون ذلك
 مذكورا بلفظ المشبه كما في صورة الاستعارة المخرجة وانما الخطأ
 في وجوب ذكره بلفظ الموضوع له ولو لم يرد عدم الوجوب لجوار
 ان يشبه شيء بالمرين ويستعمل لفظ احدهما في وجه تسميته لمرين
 لوازيم الاخر فقد اجتمع المخرجة والمكينة مع قوله تعالى فاذا بها
 الله تعالى ليس للوجوع والمخوف فانه يشبه ما غشي الانسا
 عند الجوع والمخوف من الغمر من حيث احتمال باللبس

باللبس فاستعمل لمرين ومن حيث الكناية بالظن المر
 اليه فيكون استعارة مخرجة نظر الى الاول وممكنة
 نظر الى الثاني وتكون الاذنة تخيلا **الفريدة الثالثة**
 في تحقير قرينة الاستعارة بالكناية وما ذكره ياد على ما
 من ملايمات المشبه به في نحو قولك خال المشبه به شئت
 وفيه خسران **الفريدة الاولى** ذهب السلب الى ان الامر
 الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه مستوف في معناه الحقيقي
 وانما الحيز في الاثبات ويسمونه استعارة تخيلية ويجوز
 بعدم التمكن والكثرة عنه هذا واليه ذهب الخطيب **الفريدة**
الثانية جوز صاحب الكشاف كونه استعارة حقيقية
 في بعض المواد لما لايم المشبه كما قوله تعالى ينقصون عهد
 الله حيث استعمل الجبر للمهد بحسب الكناية والنقص لا يظار
الفريدة الثالثة جوز السكاكي كونه مستعارة امر بهي
 تشبها بمعناه الحقيقي ويسمونه استعارة تخيلية ولا
 يخفى ان نصف **الفريدة الرابعة** المختارة قرينة المكينة
 ان اذا لم يكن للمبذم ذكر تابع يشبهه بالمشبه به كان باقيا
 على معناه الحقيقي وكان انشاء الاستعارة تخيلية لخباب
 التسمية وان كان له تابع يشبه ذلك المرادف المذكور كان مستقارا
 لذلك التابع على طريق المصريح **الفريدة الخامسة** كما يستعمل
 ما زاد على قرينة المصريح من ملايمات المشبه به
 كذلك بعدما زاد على قرينة المكينة من الملايمات ترجح لها

ويجوز جعله ترشيحا للتحليل والاستعارة الحقيقية استعارة
 الحقيقية فظاهر ذلك التحليلية على ما ذهب إليه السكاك
 لأن التحليلية مصرحة عنه وأما التحليلية على ما ذهب إليه السلف
 فلا أن الترشيح يكون للجواز العكس بل يذكر ما لا يتم ما هو
 كما يكون للجواز القوي المرسل بل يذكر ما لا يتم الموصوف
 له والمثلية بل يذكر ما لا يتم المنفرد والاستعارة
 المصروفة كما سبق ووجه الفرق بين ما جعل في
 التكملة ويجعل نفس تحليلها أو لتعان حقيقة
 أو شيئا تحليلها ويوما ما جعل زائدا عليها
 وترشيح قوة الاختصاص بالمنفرد به
 فأيها أقوى اختصاصا وتعلقا
 به فهو الغلبة وما سواه
 ترشيح

العلامة العلامة العلامة
العلامة العلامة العلامة
العلامة العلامة العلامة

[illegible]

في اعادة المعنى الموضوع في ذاته وبغير اعادة المعنى الموضوع
 بغير نسبة معتدلة لا لا لبراهن باللفظ الموضوع له لذاته وبغير الموضوع
 ولكن ليس فيها قسمة عدم اعادة مطلقا في غير اعادة
 لا استقال في من لفظ يمكن ان يثبت ان موضوعه ما نعت لا
 اعادة المعنى الموضوع له مطلقا اذ كل مجاز لا يمنع من اعادة
 اعادة الموضوع له لذاته مثلا جازي اسد يرى ليرى مع
 اعادة الالهي الذي يمنع ان يكون المقود لذاته السبيل المحمود
 فلا يمنع من ان يقصد للاستقلال في الشيء فلا يثبت المجاز
 مقيد في الكسرية في شيء من الكسرة الا ان كانت علاقة
 المقود في غير المشاهدة لجازي اسد يرى ليرى اسد لم يقصد
 بعلاقة واحدة والا فاستعارة مفرجة المشهور ان السقطة
 المستعمل في غير الموضوع له المشاهدة مستعمارة ولم يقصد التقييد
 بالضرورة في كلام غيره مع ان في كلامه كناية من ان الاستعارة
 الكفية عند صاحب الكتاب في الشيء المقيد في النفس المشاهدة
 بالتفسير المشهور في المشاهدة يقصد عليه كناية المستعملة
 في غيرها ومنعت للمشاهدة مع انها ليست مستعمارة مفرجة
 بل كناية **الفرقة الثانية** ان كان الاستعداد اسم جنس
 اى اسم غير مشتق من الجنس في عرف النحاة ما يساوق الكثرة
 فيقال في المشتقات الكثرة ولا يتناول الاسماء والافعال ونظما
 فلما يصح اعادة هذا المقام لغير الاستعداد كالكثرة الاصلية
 جميع المعارف الغير المختصة بالعلم الشخص وعندها

ويظهر ان يجب ان يكون
 اعادة الموضوع له لا استقلال
 معناه ان يكون الموضوع له
 مستقلا ويكون اعادة الاستقلال
 في جازي اسد يرى ليرى اسد
 الاسد مستقلا في جازي اسد
 جازي اسد يرى ليرى اسد
 مستقلا في جازي اسد يرى ليرى اسد
 الى الخ

مشتق لها المشتقات وقد جعل صاحب الرسالة الموضوع
 اسم الجنس لا المصدر والمشتق في اعادة اية ايضا وان
 كان اقرب من الاول فلهذا سمى المشتق في هذا النوع كذا
 يقابل المشتق لكن قوله العلم لا يستعمل لثباته في الجنس لا
 الشخص بل العلم ان العلم الشخص فكل اعادة اسمها كناية عن
 المشتق ايضا في الجنس ولا يخفى ان قوله اى اسمها غير
 مشتق يتناول العلم الشخص فكل اعادة اسمها كناية عن
 في يخرج عن العلم المشتق بعينه ان يستعمل لان سيرة لها
 كناية حقيقة او كناية في يتناول العلم لتمامه المشتق
 بعينه فان في حكم الكناية عندهم ويخرج عن العلم المشتق
 الغير المشتق ولا يخفى ان كلف جدا شيئا في مقام التفسير
 ارمع ذلك يخرج عن كونه حائما عاما مع ان الاستعداد فيه
 اصلية ويدخل في مفهوم الشيعة في الاستعداد اصلية
 يعرف وجه اصالتها بعد معرفة وجه تسميتها والاشارة
 فتبين لبراهن في المفضل المذكور في المشتق والفرق بينهما
 بقية يكون والابعد جريا في المقام ان كان المستعداد
 مشتقا في ذاته لا اريد استعارة فكل مفهوم مشتق
 لتسمية مفهوم مشتق مفهوم مشتق في شدة التماثل بينه وبين
 بالعلم ويستعمل في مشتق من كذا فيستعمل في تسمية مشتق
 المشتق وبهذا في المشتقات وعلم المقوم ذلك بما فيه
 خفاء ولا يخفى ذلك الرسالة بتحقيقه لكن يتبين لك

في قوله العلم لا يستعمل لثباته في الجنس لا
 الشخص بل العلم ان العلم الشخص فكل اعادة اسمها كناية عن
 المشتق ايضا في الجنس ولا يخفى ان قوله اى اسمها غير
 مشتق يتناول العلم الشخص فكل اعادة اسمها كناية عن
 في يخرج عن العلم المشتق بعينه ان يستعمل لان سيرة لها
 كناية حقيقة او كناية في يتناول العلم لتمامه المشتق
 بعينه فان في حكم الكناية عندهم ويخرج عن العلم المشتق
 الغير المشتق ولا يخفى ان كلف جدا شيئا في مقام التفسير
 ارمع ذلك يخرج عن كونه حائما عاما مع ان الاستعداد فيه
 اصلية ويدخل في مفهوم الشيعة في الاستعداد اصلية
 يعرف وجه اصالتها بعد معرفة وجه تسميتها والاشارة
 فتبين لبراهن في المفضل المذكور في المشتق والفرق بينهما
 بقية يكون والابعد جريا في المقام ان كان المستعداد
 مشتقا في ذاته لا اريد استعارة فكل مفهوم مشتق
 لتسمية مفهوم مشتق مفهوم مشتق في شدة التماثل بينه وبين
 بالعلم ويستعمل في مشتق من كذا فيستعمل في تسمية مشتق
 المشتق وبهذا في المشتقات وعلم المقوم ذلك بما فيه
 خفاء ولا يخفى ذلك الرسالة بتحقيقه لكن يتبين لك

ما هو من سوابب الغريب الا انهم لم يلاحظوا في المسألة
غير بهذا المرم و هو ان المشتقات موضوعات بوضع
بوضع المادة والمادة فاذ كانت في استعارتها لا تغير معانيها
الديهيات فلا وجه لاستعارتها اليه في استعارتها فيها انما هو باعتبار
فيستعاره من حيث هو مادة بها بنية استعاره المصدر
وكما لا يستعمل الفعل باعتبار الزمان كما يستعمل المستقبل بالماضي
يكون في حيزه كسب الضرب في المستقبل بالماضي في حيزه الماضى
في تحقيق الوقوع فيستعاره ضرب واستعاره استعاره اليه
ولست يقيم استعاره المصدر في اللفظ بغير استعاره بنية
استعاره المرم وان اردت تحقيقا فكنهاه ليقى المقام اللفظي
بالعلم فليكن رسالتنا الغائية المعروفة في تحقيقها كانت
فانما هو ان يبين هذه الرسالة اعلم ان الاستعاره في الغرض انما يستعمل
في الحيز في حيزه في النسبة الداخلية في مضمون الاستعاره فيها
على غير الحرف فان معناه نسبة مخصوصه تجزى فيها الاستعاره
تبعاً لان سلفها النسبة لم يغير معنى بعضه ان يجهل وجب شبه
في الاستعاره بغيره فمما لا شك فيه انما هو انما هو انما هو
احواله في مضمونه ان الاستعاره في الفهم على وجه واحد
يشبه الضرب الشد بشد لا بالقول ويستعمل المرم ثم يشتق
من قلمه حتى ضرب ضرباً شديداً والثاني ان يشبه الضرب في
المستقبل بالماضي في حيزه مثلاً في تحقيق الوقوع فيستعاره ضرب
ليكون المعنى المصدر من غير الضرب موجوداً في كل واحد من

مرادها

البحر

من المشتق والمصدر كلفه في كل ما يقيد مغاير لقيد الآخر
فليس في النسبة لكونه كذا اعمد المحققين بل كان ذلك العلامة
المحقق عقد المدة والدين في الغرض القياسية ان الفعل يدل
على النسبة ويستدل به حدثاً وزماناً واستعاره مستعملة في كل واحد
من الثلاثة في النسبة كمرم الامر للحدث في الزمان كذا في حيزه
الحيز في الحدث نحو ضرب مرم جذب اليه هذا كلاً من زمانه
في مشارة لان النسبة لها رتبة فيها استعاره نوع النسبة ولا
النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الحاضر فانهم امر بالماضي
القول بالاستعاره النسبة في مرم الامر للحدث في الزمان
الحيز فاذ كان كما ينبغي في مرم الامر النسبة المرم المحقق
والاستعاره يمكن شبهة النداء الى الاصحاب في الزمان
المستقبل في النداء في المرم الزمان الماضى ويكون الاستعاره
في احد المرمين النسبة دون الاخرى فخرقة من غير ذلك
والعلم بلغت المصداق من ذلك من انطلق من
القولين انما ونحن نفهم الحق ما ذكره السيد الشريف
المحقق كونه لا ذكره اما الاول فلان الفهم مضمون النسبة
الافعال مجازياً كان او حقيقياً ولا يلائم في مرم الامر
للحدث مجازياً لغوى واما الثاني فلان نسبة الفعل انما
نسبة الافعال وهي نسبة مخصوصه كما ان الابدان ونسبة
مخصوصه ونسبة الافعال ونسبة الامكان لا غير ذلك
وكما انما نوع مخصوصه لوازم مخصوصه في حيزه

رأيت النسبة في التعبير عن المستقبل بلفظ الحاضر
الماضي زمان ماضى في

والاستعاره في الزمان الماضى في حيزه
الماضي

بها باعتبارها كذا هذه المناقشة مع العلامة المحقق
 ليست الا في المثال وهو قوله بغير الامر للهند كاستحارة في
 النسب اسوة على النظر عن طريق العلل لان الفعل قد
 يوضع للنسب الانشائي نحو ضرب وهي شجرة وصفات
 فعل لان نسبها كالجواب وقد يوضع للنسب الاخباري
 وهي شجرة بالمطابقة ولا مطابقة ويستعار الفعل من احد
 الآخر كاستحارة وجه الله لا وجهه واستحارة قوله فليبقوا
 من النار في قوله عليه السلام من تعد على الكذب فليبقوا معصمه النار
 لنسب استعانة الحرفية فان معنى يتوهم من النار صرح
 به في شرح الحديث وقد يتعلق معنى الحرفية كانه حرفا
 ولما كان متعلقا بمعنى الحرف ظاهر في انها بمعنى في الحرف
 بتبعه حتى توهم صاحب التلخيص انه في لام التعليل مجوز
 فسر تحقيق الحق ورد الخطا المطلق فقال وقد يتعلق
 معنى لزم باعتبار هذه المعاني المطلقة كالابتداء ونحوه من
 الانتهاء والتعليل والوضع له الحرف هو هذه المعاني
 المطلقة عند الجواب ولكن الواضح شرعا بمتكافؤ جزئي ونحوه
 من جزئية حتى لزم كون الحروف مجازات لاحقا بقاها ونحوه
 مزوق لتحقيق جعل الموضوع في الجزئيات المحصورة وجعل
 تلك المطلقات تعبيرات للجزئيات احضرت بها عند
 الوضع لها وتكون الحق الحقيقي بالاختيار احتقان المص
 فعلها باعتبارها بمعنى الحرف ولم يجعلها معاني الحروف وتحقيق

وتحقيق الاستحارة في الحروف ان معانيها لعدم استقلالها
 لا يمكن ان يغير بها الا بالشيء هو الحكم عليها بتأثير
 المتغير لانه امر تجريبي الشيء فيما يغيره غيره ويلزم بغيره
 الاستحارة في التغيرات الاستحارة في فعل الحروف ومن
 الحواسي التي اشبهت في هذا المقام هذه العلم انه لم يقسم
 الجواز المرسل الى الاصل والشيء على قياس استعانة لكن
 وبما يشترط كلامه بذلك فالاقتراح في قوله الجواز المرسل
 قوله تعالى فان قرأت القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون
 استعمل قرأت في مكان اردت القرأت كقول القراء سببه
 عزادتها استعانة لا مجازيا في معنى العلاقة المصدرية
 الى ان يقال المستق معن المفق سببه المصدر وجوز في قوله
 التلخيص ان يكون الجواز مرسل عزادتها باعتبار ان
 الدلالة لا ذات للفظ بل في فهم يريد ان يكون علاقة الجواز
 بين معنى المصدرين دون التلخيص والتلخيص باعتبار
 العلاقة بين المصدرين ولا وفيه حتى لانه نسبة العلاقة
 باعتبار بعض اجزاء معنى الفعل دون كل جزء وانما نسبة
 قدم المفعول لانه مزوم في الموضوع المفعول به الا ان نسبة
 فوضعه موضع الفعل لان الغير لو كان متصلا وجب التقديم على
 الفعل لعدم تقدم الاتصال فاحفظوا فانكته جليلة قد
 ولفظا بغيرها السكالي ودها المكتبة لادى فسرهما
 المكتبة بجمع قرأتها مكتبة وبقية فسرهما التلخيص

ولما كان المقصود منهما قال كذا في لفظ سائر فان قلت لا
 وجه لا تكافؤ القيمة وعناية احتفالاً بغيرها في كونها تبعية
 اذا احتفالاً كونها مكتوبة لا يدعي احتمالاً ما تبين قلت يرجح القيمة
 عدم كونها ما بعد لا اعتبار بمقدار اخرى والا اعتبار بالمرجوح
 من عند ذوق العقول والرجحان وبه فيما بعد على كون الاكثان
 الكفاً باعتبار الرجحان لا على البطلان لو كانت ذاتية **في قوله**
ان ذهب الحكم الى ان الاكثان المستعار له حقيقة حساس او
 عقلاً فكما ان حقيقة كون المستعار له حقيقة متيقناً والا
 فليست له بشيء المستعار على انهم في الحقيقة وهذا البعد
 ما ذكره الحكم والافاقية التي تستفاد من كلامه فلا يشتر
 تحقيقية وتحليلية وتحتلها ولما كانت محتملة لغيرها لا
 يخرج منها جمل ما لا يتصور الا انحصار في الحقيقة والتحقيقية والتحليلية
 واما قال كذا فيكشف عن حقيقة كاشفة المستعبر كرهه من انما
 قرينة الاستدلال الكلية كناية اقلنا والمنية فان الاطفال والفتوة
 في امور عقلية وشبهت في النية بغيره بالاطفال وبعد
 تشبهها بالبلوغ وتزجها بمنزلة واحداً على نفساني من تشبهها
 بان تصف لان القرينة حاصله مجرد اشارة الاطفال والحقيقة
 لها مما لا فهم صورة يشبه بالاطفال وفيها واستعمال
 الاطفال وفيها التحصيل القرينة الكلية فخرج عن الطريق **المستقيم**
القرينة **الاولى** الاستدلال ان لم تقم بما يلزم من كونه المستعار
 عند الاستدلال فمطلقة اراد بالقرين بما يلزم من كونه

سوى القرينة كما تبين والافاقية من القرينة بما يلزم المستدلال
 فلا يوجد استدلال مطلق لا يقال الاستدلال باعتبار القرينة لا يقتصر
 على ما يلزم المستدلال بل يقتصر بما يصير مستعاراً بالقرينة **في قوله**
 لان تقدر القيمة تحصيل القرينة الى ان لا يكون الا على
 الموضوع لولا يلزم المستدلال القرينة المعينة في الاستدلال
 باعتبار القرينة المعينة مقترنة بما يلزم المستدلال فلا بد
 من التقييد بخوارق اسد الا في التقييد بالوصف بالرمز
 لئلا يتوهم ان الاطلاق مشروط بانتهاء القرينة وان
 قرئت بما يلزم المستدلال من شرطه خوارق لم يزل البعد
 التبدل وزن علم الشرع المنزق بعضها ببعض وجدوا القيدة
 شرط الكسب المتعدد على قرينة يقال لكسب لولادة والبلد
 لغز جهلها اطفالاً من جميع فلم تعلم من التعليم بمعنى التعليم
 جعل قوله لا بد من شياً لان البلد يلزم المشبه به من خواصه
 وكذا اطفالاً لم تعلم لان عدم تعليم الاطفال اخصوي لا
 يقال في قول اطفالاً لم تعلم شائبة التبريد لان الوصف
 بعدم تعليم الاطفالاً اعم من اعم من شائبة تعليم
 الاطفالاً وهو الاشكال اننا نقول بعدم تعليم الاطفال
 كناية عن القوة على ما في حاشية الكشاف فتأمل سوهم
 شائبة التبريد باعتبار اصل اللغة لا باعتبار ما هو
 المراد المتعارف من تعليم الاطفال لان كناية عن الضعف
 في شروح الكشاف يقال لفلان معلوم الاطفالاً وضعيف

وان قرئت بما يلائم المستعار لثبوت التجريد بها عند
 بعض المبالغة في الاستعارة لا يصار بكلام المشبه
 من دعوى الاتحاد الذي في الاستعارة ومنه يشار الى المبالغة نحو
 رايته حذاء شاة السلاح وقد يحتمل الترشيح والتجريد كما في قوله
 لدى ساد على السلاح معذرة ليد اظفار لم تقم او عندك
 سدت نام السلاح كثر القم والمعدون لم يفعلوا من التقديف
 بالضاف والاذل الجور مبالغة التقديف بمعنى كثر من المبالغة
 فالترسيم اعتباري والترشيح المبلغ كالمبالغة على تحقيق المبالغة
 والترشيح كالمبالغة المبالغة المترشيح مجازي من ترشيح المبالغة
 والسبب والافلاطون المبالغة هو الكلام ومن المبالغة
 هو المحكم والاطلاق المبلغ من التجريد وقد اشرنا الى ذلك
 فثبت وجه التجريد والترشيح في مرساة الاطلاق لتسطها
 بتعارفها واعتبار الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام
 الاستعارة فلا تعد قرينة المخرج تجريدا نحو رايته اسلا
 يرى والاقرية الكنية ترشيحا واللام يوجد استعارة
 مطلقة ويستفاد من كلامه انه لو لم يشترط زمان التجريد
 والترشيح على تمام الاستعارة لكان التحليلية ترجيحاً وكي
 كذلك مطلقاً لان الترشيح وكلام المستعار منه والمتعارف منه
 والكتب المشبه على ذكره هب السكاك نعم يكون كذلك
 والترشيح مجعولان يكون باقياً على
 حقيقة ما يما في الذكر للغير من الشيء بلفظ المبالغة

هذا الكلام ليس بهدوء في الاطلاق بل هو مبالغة
 في الترشيح والترشيح هو المبالغة في الترشيح
 فثبت وجه التجريد والترشيح في مرساة الاطلاق

ذكره في قوله لا يقطع في تمام ذكره في قوله لا يقطع
 في قوله لا يقطع في تمام ذكره في قوله لا يقطع
 في قوله لا يقطع في تمام ذكره في قوله لا يقطع

هذا الكلام ليس بهدوء في الاطلاق بل هو مبالغة
 في الترشيح والترشيح هو المبالغة في الترشيح

انما الاستعارة من حيث الاستعارة لا يقصد الاثبات فيها
 كما لا يقصد المبالغة في الاستعارة بل يحد المبالغة ويجوز ان يكون
 مستعار من كلام المستعار من كلام المستعار ويكون
 ترشيح الاستعارة تجريداً من كلام المستعار لثبوت
 موضوع الكلام المستعار من فلا يتحقق ان هذا لا يتحقق
 يكون لفظ كلام المستعار من مستعاراً بل يتحقق الترشيح في
 الترشيح وجه الاستعارة كان اذ على وجه المبالغة المبالغة
 الكلام المبالغة او التقدير والترشيح المبالغة والمبالغة في
 تجريد المبالغة في التجريد ان يكون باقياً على حقيقة او محتمل
 كما يلائم المشبه كلام المستعارة في تجريد الترشيح وجه
 الوجهين بل لوجود قولنا واغتصموا بحبل الله حثيتم
 لثبوت لفظه لثباته العهد بالمبالغة كونه حبله لربط من به
 وذكر الاعتصام وهو التمسك بالمبالغة ترشيحاً اما باقية على
 او مستعار للوقوف بالعمد او محتمل من مبالغة الوقوف بالعمد
 بلفظ الاطلاق والتقييد فيكون مجازي ترشيحاً او لفظي
 كما لا نقول بهذا لانه في كل من الترشيح والاستعارة ترشيح لآخر
 فمما لا يتحقق ان الترشيح المقوف بذكر الكلام المشبه يستعمل
 لذكر الكلام المشبه بلفظ الكلام المشبه وكان لفظه محتمل
 اشياء المحقق في شرح التحقيق ان المستعارة كلام
 ان قد يكون قرينة الاستعارة بالكناية وكلام المشبه بلفظ المشبه
 فيما ذكره فوالله انما يتقنون خبراً اليه وتذكر تفصيله وما

هذا الكلام ليس بهدوء في الاطلاق بل هو مبالغة
 في الترشيح والترشيح هو المبالغة في الترشيح
 فثبت وجه التجريد والترشيح في مرساة الاطلاق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

دعایاں اور تعریفیں

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

منه بزيادة اخرى لا يوصف الا بزيادة اخرى وكما في نسخة من
قوله عند الله بزيادة اخرى لا يوصف الا بزيادة اخرى وكما في نسخة من
الاستعارة بالكتابة كذا في نسخة من نسخة من نسخة من
في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
ابا شيك واقر بان ذلك في نسخة من نسخة من نسخة من
الاستعارة بالكتابة كذا في نسخة من نسخة من نسخة من
بذلك لا ادر من غير تقدير في نظم الكلام وذكر الالزام في نسخة من نسخة من
من عرض الكلام ولا يحد في هذا من هذا الاشارة الى المعاني في نسخة من
وصدق بكتابة اخرى في نسخة من نسخة من نسخة من
الطريق الى الله لا يحد في هذا من هذا الاشارة الى المعاني في نسخة من
لاستعارة في نظم الكلام وحج وجه نسخة من نسخة من نسخة من
اي استعارة كناية لان الكلام هو المخرج لا مجرد الكناية في الاستعارة
بالنفس المصطلح في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
اللفظ عاظم ومن وجوه ترجيح هذا الذهب الاستعارة في قوله
الاضبط لان كذا في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
اذا تكرر ذهب صاحب الكشاف الى خبره وهو احتمال لا يقدم النظر في
والفحص من صاحب الكشاف في نسخة من نسخة من نسخة من
سبق يستلزم كذا في نسخة من نسخة من نسخة من
القدم ويكون ان يفتقر الى نسخة من نسخة من نسخة من
في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
يصل الى ان منه وجه هذا في نسخة من نسخة من نسخة من

الاستعارة بالكتابة كذا في نسخة من نسخة من نسخة من
قوله عند الله بزيادة اخرى لا يوصف الا بزيادة اخرى وكما في نسخة من
الاستعارة بالكتابة كذا في نسخة من نسخة من نسخة من
في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
ابا شيك واقر بان ذلك في نسخة من نسخة من نسخة من
الاستعارة بالكتابة كذا في نسخة من نسخة من نسخة من
بذلك لا ادر من غير تقدير في نظم الكلام وذكر الالزام في نسخة من نسخة من
من عرض الكلام ولا يحد في هذا من هذا الاشارة الى المعاني في نسخة من
وصدق بكتابة اخرى في نسخة من نسخة من نسخة من
الطريق الى الله لا يحد في هذا من هذا الاشارة الى المعاني في نسخة من
لاستعارة في نظم الكلام وحج وجه نسخة من نسخة من نسخة من
اي استعارة كناية لان الكلام هو المخرج لا مجرد الكناية في الاستعارة
بالنفس المصطلح في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
اللفظ عاظم ومن وجوه ترجيح هذا الذهب الاستعارة في قوله
الاضبط لان كذا في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
اذا تكرر ذهب صاحب الكشاف الى خبره وهو احتمال لا يقدم النظر في
والفحص من صاحب الكشاف في نسخة من نسخة من نسخة من
سبق يستلزم كذا في نسخة من نسخة من نسخة من
القدم ويكون ان يفتقر الى نسخة من نسخة من نسخة من
في نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من نسخة من
يصل الى ان منه وجه هذا في نسخة من نسخة من نسخة من

ويجوز انفسه تخيلا واستقارة تحقيقية او اثباتية
تخيلا وبين ما يجعل في الدنيا على ما يرتب شيئا قوته
الاختصاص بالمشبهة به فاني اقول اختصاصا وطلاقة
فهي القريبة وما سواها تشرح خصص بيان الفرق بين
القريبة والقرينة والكنية لانه لا التباس بين القرينة
والترشيح في المصطلح كما ان الترشيد يحتاج الى الفرق
بين ما ذكره بين القرينة والتجريد فاني ما اشد اختصاصا
بالمشبهة كان قرينة وما سوى جن بد والافطراء ما يحضره
السامع او لا فهو القرينة وما سواها ترشيح

ولك ان تجعل الجميع قرينة في
تمام شدة الاهتمام
بالاخصاح
القدالة على
تمام الامساك
بمدى الظاهر
المعقول الى
الصباح
ونزجها
الانظام
في سائر

وهذه الطلبة الصلوات الصباح والاداء وسائر ما يتعلق بالاداء

آخر طرما وقع به الخطيب قلت اعتمادا على قوله المستند الى قوله فيهم
 ثم ان كانت علامته بجملة الجواز المرد المحتج والمشار به اليه
 الجواز في الحقيقة كالمستند اليه في الجواز المرد المحتج
 علاقه غير المشابهة كانت المشابهة بينهما كاستدلالهم على
 قسم في استدلاله الاصلية والبقية ان كانت فاعلم انهما
 استعملوا منطقا في اقسامه الاصلية في كل من استعمل على معنى
 فيدخل فيه سائر وجوه الامعان وهو قديم وقصود من
 المعنى يخرج عن الصفات وجماد الرمان والكمال والاكمل
 من الاضال لكن الاعلام المتقدمة نوع وصيغة مشروطة
 وما دونه من المعنى بوصف الجود والنقص حقيقة كجماد الاجناس
 لا بالوصاف فان الاستدلال بالوافق فيها اصلية ايضا نحو
 رتبة الهمم خاتمة وبهوض تركه العالي في المعقولات وجماد
 الاجناس المذكور فاصلية اي ما استند اليه الصلوة والآراء
 لا يكون كمن جعل الفعل وما يقتضيه في الموقف فبعبارة
 شبيهة لجرياتها في الجواز ان الاستدلال في المعقولات المذكور بعد
 جرياتها في المقصد وان كان اللفظ المستعمل مشتقا من الافعال
 والصفات المشتقة وجماد الرمان والكمال والاكمل وجمادياتها
 من متعلق مع الموقد ان كان لفظ المستعمل حقا وذلك لان
 الاستدلال به لا يخلو فغيره هو ان الاستدلال به لا يخلو في الحقيقة
 هذا من حيث ان موضوعه في الحكم عليه وجه الشبه والمشتبه
 مع الشاهد وقد تحقق ان معنى لفظ من حيث هو معناه لا يخلو ان

في قوله فيهم
 في قوله فيهم
 في قوله فيهم

في قوله فيهم

ان لا يخلو شكها على وجه ما يفتي عليه المستند الى قوله فيهم
 قد مر سريعا في بعض بيان فلا يفتي وجوب الاستدلال في الموقف
 ابتداء من متعلق مع الموقد كالاتي والامانة في الظاهر
 والفرق بين سائر المعقولات في الحقيقة وبين جرياتها في الحقيقة
 ثم ان معنى الموقد كالاتي عليها وامتدادها لها وكذا تحقق
 ان معناه الاضال من حيث ان معناه لا يخلو ان يقع حكمها
 عليها فلا يخرج عن الحقيقة فيها اصناف بل انما معناه من واقع
 الغرض في الحقيقة علم ان الاستدلال في الفعل انما يتصور بتبعيته للحقيقة
 ولا يخرج من النسبة الداخلية من حيث هو معناه في الموقف فان معناه
 نسبة محض من جرياتها في الحقيقة فاعلم ان مطلق النسبة لم يشترط
 يخلو ان يعمد وجهه في الاستدلال به لا في مطلق النسبة لم يشترط
 محض من حيث انما هو مشروط في ان الاستدلال في الفعل على ما هو
 احد هما ان يشبه الغرض الذي يدل على ما يقتضيه في سائر وجوه
 يشق من ذلك بعض من جرياتها في الحقيقة او ان يشبه الغرض في الحقيقة
 بالظرب والاضرب مثلا في الحقيقة فيسقط في جرياتها في الحقيقة
 المصدر على الغرض موجب ولا يكون احد من الشبه والشبه بالكون في الحقيقة
 كل منهما بقية معناه في الحقيقة الا ان معنى النسبة في الحقيقة كالاتي في الحقيقة
 كمن انما المعنى في الحقيقة عين الحقيقة والفرق في الحقيقة في الحقيقة
 الفعل يدل على النسبة ويستند في حدها وانما في الحقيقة في الحقيقة
 في كل من الحقيقة في النسبة كالاتي في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 كمن انما معناه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

من رواه وأصلها أما إذا اردت منه الحقيقة فقل أو لماذا الالهي
الجوهر فلا بد أن من منزه عن صفات الحقيقة بعينه هو صمد وخالص
أيضاً فأورد في الأول المذكور بعضاً من حقيقته ومنها ما ذكره
فقطاً حقيقة ومعنى دعاءه وكلها الحقيقة فمن اعتداه الكثرة وقار
قدس سره أيضاً فافان قد أذكار الحقيقة استخدام معجزة بكنهه
مضاهيها الروافد بها الأصل فكيف يكون كتابه غير المتكثرة أخرى قلت هذا
الاعتقاد في حديث أنها متعقبة عن الحقيقة والأخر وصارت كناية عنها
الحقيقة تماماً استخداماً لجلال الالهي بحيث يستعمل العدد بالالهي
فلا يزال العدد منزه عن كونه جزاءً لجلاله منزه عن نقصه لعل الاعتقاد
الطبيعي لله لا يحسن بل هو حقيقة الحقيقة لا بطار أو قولاً وذكره
فلا يفرقه التفرقة الصائفة بعد ذلك كما هو إلا الالهي الحقيقة غير
الشيء الذي هو حقيقة الحقيقة كالبشر مستقلة عن شيء بل بالحقيقة
وغيره والحق في ذلك حقيقة حقيقة وهو الباطن عليه القرار عن
أهم الحكماء الكثرة في الحقيقة في دعاءه الكثرة وتخصيله من شأن
الوجود والانعقاد ولا يخفى وأخيراً ضرورة البرهان يكون جعل
حقيقة حقيقة كالحقيقة الحقيقة في الالهي الحكماء المذكورين
أو استخدام الحكماء في حقيقة الحقيقة صاحب الحقيقة جوداً لا يكون
قوة الكثرة متبادرة حقيقة كما مر من أدلة الله تعالى في الحقيقة
قوة تحت الباطن الحقيقة فكيف يكون الكثرة الحقيقة الحقيقة
في الباطن الباطن الباطن الباطن الباطن الباطن الباطن الباطن الباطن
الباطن الباطن الباطن الباطن الباطن الباطن الباطن الباطن الباطن الباطن

اجاءه فحمله على ان يسمي الشغل والمخيط بهما جميعا والاعمال
فرضنا قدوة الاغصان على الشجر فاعلمنا الصواب وتبين لنا
شجرة من الامانيات يعبر بها التأمل اقوى اغصانها على الشجر
وتشوق به الى الحرية المجدولة فنه تخيلنا واعلمنا تحقيقه
واننا قد غلبنا ونصنوا فخرجنا الملكة الى الافكار فحفظنا
الواقعية هذا لغرضنا وورد انه في شرح الرسالة والحديث
اوله واخره ذكر كتابه مع تفرق الابل وتسلل الخال بعدد

خلوة عن بعض الاشكال بسبب ما فيه

من الجمال والخضرة ما فيه حقا

عن الامام الاخير عليه السلام

سقي الخال وأما القبر

قول احمد بن محمد

الحمد لله

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ

2000

جملہ ہا فعلیہ

اول: قلوب اياه الله الغفور

التحقيق المسجل
المستشار

الحفظ

الحق

عاشق

اننا نؤمن بالله واليوم الآخر
والنار والجنة والبر والحق
والصالحين والنجاة

...

على شئ عاكف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل لنا معرفة اوضاع الكلام
ومبانيه وجعل الحروف اصولا كثر ونظروا معانيه
والصلوة على النبي من مصدرا الفضل والحكم الجاهل
الحاسر لا فاضل وعكاز الشيم الرسول بالفاطر
انواع السعادة والهدى المعصرة اشاراته ضاني
الحكم والنبي محمد المذكور اسمه في التوراة والانجيل
وعلى آله مظهر الحق ومبطل الاباطيل ما ظهر اليهم في العلم
وما اشتهر في الحق والظلم **بعد** قد اشاع في الامصار
وظهور انفس في التها والرسالة العنصرية التي
فادها المولى الامام المحقق والفاضل المدقق خاتم
المجتهدين عبيد الحق والدين اعلى الله درجة في علي
عليين وكما **عنه** على مسائل دقيقة وتحقيقا

عميقة

مقدم على الناس لا يجوز ان يكون
على آله ان يكون على كل من
ظاهره قول من لا يجب في كل
الشيء

نار العلم

عميقة مع غاية الامجاد وفي غاية الاتصاف وكونه
بذم شرح ولا يقادر صغيرة ولا كبيرة الاخص
ويبلغ في التبيين المرمم وتحقيق المقاصد تصاها ارف
لغزنية شتمهم هذا المزمع على وجه يكشف عن وجوه
الثناء مع جمود العريضة وكلال الطبيعة تحفة
العلية الامير الاعظم والتمهيد ان الحكم على الشيطان
فانح انوار الانعام والاكرام المذمومة اشتقاق
السلطنة الالهامية وبها تتجلى الامارة على قاضيه
الغافر الحكيم العلية والعلية الجارية للمركبات
الدينين والديونية اشرف السلاطين في الاصل
والثب والتحقير في الفضل والادب فياض سماج
النزول على الخلائق وقابله على النعم والذائق
حانوا في الغمام وقت دمع كنول الامير يوم السخاء
فتوالا لاهير بكرة عين ونوال الغمام قطرة ماء الميث
بشاميد الملك العظيم مفت الدولة والدين الامير
عبد الكريم لزال رقبته الامم خاضعة له وامره
وعناق الخلائق ممتدة بخومر اسير وهذا عام

اه

و

جانب

الحمد لله الذي جعل لنا معرفة اوضاع الكلام
ومبانيه وجعل الحروف اصولا كثر ونظروا معانيه
والصلوة على النبي من مصدرا الفضل والحكم الجاهل
الحاسر لا فاضل وعكاز الشيم الرسول بالفاطر
انواع السعادة والهدى المعصرة اشاراته ضاني
الحكم والنبي محمد المذكور اسمه في التوراة والانجيل
وعلى آله مظهر الحق ومبطل الاباطيل ما ظهر اليهم في العلم
وما اشتهر في الحق والظلم **بعد** قد اشاع في الامصار
وظهور انفس في التها والرسالة العنصرية التي
فادها المولى الامام المحقق والفاضل المدقق خاتم
المجتهدين عبيد الحق والدين اعلى الله درجة في علي
عليين وكما **عنه** على مسائل دقيقة وتحقيقا

مقدم على الناس لا يجوز ان يكون
على آله ان يكون على كل من
ظاهره قول من لا يجب في كل
الشيء

قد تلقاه ^و ^{بما} ^{بحسن} قبول قبل ان ارفع الصوت
وان كان ^{ان} كان وقع في خزن القلب ورضا نفس
غاية المقصود ونهاية المبتغى والله الميسر لا ماله
وعليه التوكيد جميع الاحوال قال المصنف رحمه الله عليه
بعد التسمية **هذه فائدة** المشار اليه بهذه الميابة
الذهبية التي اردت كتابتها لبيان اجزاها فزلت
منزلة الشخص المشاهد المحض فاستلكت هذه
الموضوع لكل مشار اليه محسوس فيها والفائدة في
الغنة ما حصلت من علم احوال متنتفة من الفوائد
استخدام المال والغير وقيل اسم فاعل من فائدة انصت
فوائد وقول في المصلحة المترتبة على فعل من حيث
هي ثمرة ونجته وتلك المصلحة من حيثها على
طرف الفعل شئ غاية له ومن حيثها انما مطلوبة
للفاعل على الاقدام على الفعل وصدور الفعل لا على
علة فالفائدة والغاية متحدان بالذات مختلفان
بالاعتبار كما ان الغرض والعلة الغائية ايضا كذلك
لان الغيتين متلازمان وولي المشار كل حيثما

بالفعل شئ غرضه من حيث
انها باعثة للفعل

اعتبر

المشهور

بمنزلة

الاعمال

اعتبر فيه ايضا فتشعر الغرض الى الفاعل دون
الفعل والعلة الغائية بالعكس فالاولان اعتم
من الاخيرين مطلقا اذ ربما يترتب على الفعل فائدة
لا تكون مقصودة لفاعله واما حمل الفاعل على ما
اشير اليه بهذه الحقيقة لينة وعرفا اذا العبادات
في نفسها فائدة اما باعتبار اللغة فظاهر واما
باعتبار العرف فلا فائدة مصلية فترتب على تصحيح
حروفها واخراجها عن محملها فيجوز ان يكون مجازا
في الاستناد باعتبار ان تلك العبادات مدخلا في
حصول الفائدة **تتبع** اما خبر بعد خبر لاحت
او صفة لفائدة والمراد انها شتمت اشتمت الكمال
على الاجزاء **من مقدمة وتتميم** **فيما** وجه
الترتيب ان ما يذكر في هذه الرسالة من العبادات
التي ان يكون لفائدة المقصود او لفائدة ما
يتعلق به اما خارج منها لا يذكر فيها فان كان
الاول فهو التتميم وان كان الثاني فان كان ذلك
التعلق تعلق السابق باللاحق او تعلق اللاحق

في الشئ على وجه البصيرة فيها فهو المقدمة إذا كان
تعلق الحق بالسابق أو من حيث زيادة التوضيح
والتبكيل فقولنا تم والمقدمة في اللغة ما خرج من
قدم الماذم بمعنى تقدم التعدي وفي اصطلاح علماء
لغة يتوكل عليه التشرع في العلم والمناسبات ظاهرة
لتقدمها في الذكر والتقديم بها الطالبة التشرع
في المقاصد بالذات وبالطبعة والمراد بالمقدمة
ههنا المقام المخصوصة أو العبارة المعينة فلا بد
من اعتبار التميزين يكونان من قبيل إطلاق
الكلمة على بعض جزئيات أو إطلاق اسم المدلول على
بعض ما يدل عليه وما وقع في بعض الشئ على مقدمه
وتشبيه وتفسير وخاتمة ففوسر من قلم الكاتب
إذا تشبيه من المقدمة فلا معنى لعد جزء مستفاد
المقدمة مبتدأ خبر مختوف في هذا الذي تشرع
فيه أو بالعكس وإنما جعل مجموع هذه العبارات
التي بعدها في قوله وتبين خبرها فغير مناسب
في أمثال هذا المقام فأمثل وما كان معروفاً

أو تقدم الطالب

اللفظ

اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه وتعلق
الموضوع له كذلك مما يتوقف عليه المقصود كما
يظهر كعدمه كذلك بداهة في المقدمة بتقسيم اللفظ
بذلك الاعتبار وقال **اللفظ قد يوضع لشخص**
علم بأن اللفظ في أصل اللغة معصوم بمعنى الرعي
فهو بمعنى اللفظ في أول ما لم يكن صوتاً وحرفاً وما
هو حرف واحد أو أكثر معاً لا أو مستملاً صائراً
من العلم ولا ولكن خص في عرف اللغة بما هو صادر
من الفهم من الصوت المعتمد على التخرج حرفاً واحداً
أو أكثر مراً أو مستملاً فلا يقال لفظ الله بل
كلمة الله وفي عرف النحاة ما من شأنه أن يحدد من
الفهم حروف واحد أو أكثر ويجري عليه أحكامه
كالعطف والابتنال فيزدوج فيه كلمة الله تعالى
وكذا العوارض على استنادها وهذا المعنى أهم
لما قل وهو المراد منها واللام فيه أمراً للجنس من حيث
حصوله في بعض أفرادها عن المعهد الذي أوجبه
مقتضى من جنس مطلق اللفظ وهو الموضوع يومه

على العهد لخارجي وحججه بحال قوله يوضع على
العدول عن المسمى الى المعناه اما الاختصاص بالصوره
لنوع غايه اولها اختيار الموضع عن الملقب بالنظر الى
الذات وان تميز هذا فنقول ان اقسام اللفظ الموضوع
من حيث تشخيص المعنى ومجموعه وحيزه والوضع وعمومه
عليها يقتضيه التقييم العقيق ابتداء اربعة لان المعنى
اما يخص ولا وعلى كل تقدير فالوضع اما خاص
او لا فالاول ما يكون موضوعا لشخص باعتبار نقله
بخصوصه ويسمى هذا الوضع وضعاً خاصاً فالموضع له
خاصه كما اذا كان تصورت ذات زيد ووضعتم لفظه
بازائه والثاني ما وضع لشخص باعتبار نقله بالخصوص
بما دام عام ويسمى ذلك الوضع وضعاً عاماً فالموضع له
خاصه كما ساء الاشادة على ما يحجج وهذا التمييز انما يكون
متعدد والثالث ما وضع لامل كى باعتبار نقله
كذلك اعلى وعمومه ويسمى هذا الوضع وضعاً وخص
لفظ الاشادة عاماً فالموضع له عام كما اذا تصورت
معنى الجوانب الناطقه ووضعتم لفظ الانسان بازائه

19

[illegible]

کتابتھا

خاصہ مصنوعہ لہ خاصہ

۶۰ از کتاب صفی کا شریفہ المخصوص

عبر فقال

كما في المصنف واسماء الاشتراك وذلك الامر العام لا يكون
 باعتبار كونه من جملة الملاحظة تلك الافراد التي هي المتخصصات
 الموضوع لكل منها اللفظ وليس ذلك الامر العام موضوعا لكلها
 توجهه بعضهم في المصنف والموصولات وغيرها وانما اعتبر
 عن ذلك التعيين الذي هو الموضوع حقيقة بالقول اذ
 يظهر من ذلك التعيين غالبا وانما قيد بالحشية بقول
يجب ان لا يقع في الاوحد خصوصه وذلك
المشترك لئلا يتوهم ان ما وضع له اللفظ هو ما مفعول
 لكل واحد من افراد ذلك الامر المشترك حتى يستوفى
 يعاد ويظهر هو من ان ذلك الامر المشترك حتى يستوفى
 باطل بل المقصود ان الموضوع له والمستعمل فيه هذا
 المشترك من افراد جملة هذه الاخر كذلك وذلك لانه
 المشترك فانه غير مفاد وغير موضوع له فقول دون القدر
 المشترك حال من قوله وبعد بخصوصه اي تجاوز القدر
 المشترك فانه غير مفاد وغير مفاد بطريق الاستعمال
 فيه بحسب الموضوع فلا يقال هذا ويراد بالامر العام الذي
 هو المشار اليه المفرد المذكور وان كان كذلك **فمعتل**

الواضع

الواضع **ذلك** المشترك **الذي هو الموضوع** وبسبب الحسنة
 لا اشارة الى المشترك **الموضوع** له قوله لا انه يتقدم بالامر
 معطوف على الخبر ان قرأ فتعني مصدره وان قرأ
 على صفة المصارع الجري من التلا في الخبر فآلة منصوب
 على الظالمية ولا انه عطوف عليه **قال الشيخ** **في قوله**
مشتركا كما قرأناه **وقد** ان اللفظ الموضوع للشخص
 باعتبار امر عام **فكلام** **الاشارة** نحو هذا من ذلك
 الامر لكلي منزلة المشار اليه المعين كمال التميز بالخاص
 بالشيء النحلي كما تنافي ذلك الموضوع للشخص اوصافه
هذا **اعلم** **موضوعه** **وسماه** **اشارة**
المشتركا **بكل واحد من افراد مفهوم** المشار اليه مطلقا
 والمشتخص صفة لكل واحد من حيث انه المراد المشار اليه
 ههنا ولا يجوز ان يكون هو صفة المشار اليه كما لا يخفى على ذوي
 النظر **قوله** موضوع في بعض النسخ بناء على انه
 خبر هذا بناء على ان اللفظ والكلمة وفي بعض آخر باضافة
 الضمير على انه من قول الاسماء وسماه بيان له وقوله
يجب ان لا يقع في الاوحد تأكيد لما يستفاد من الشخص

اي صفة لغيره

يعني ان مفهوم هذا ما صدق عليه المشار اليه
 الشخص الذي لا يقبل الشركة لا مفهوم الذي يقبل
 الشركة وهذا صلات من لفظ هذا هو كل ما اشار اليه
 مفهوم ذكره شخصي لفظا بام عام وهو مفهوم الشاذ اليه
 المفرد المذكور الصادق على هذا المشار اليه الشخص وعرفنا ذلك
 الآخر كما اذا حكى على كل رومي باننا يسمون بهذا العنوان
 لان فقدنا حفظت جميع الشخصات الروميين من قبل
 وعرفنا غيرها يا مراهولاً ومن حكى يا بعض **تسمية**
 لفظ التسمية يستعمل في مقامين احدهما ان يكون
 المذكور بعده بديحاً والثاني ان يكون معلوماً
 من الكلام الثاني وهو هنا الحكم بديحاً وانما تصور
 الطرفين مع الاستناد يكثر في لغز بالنسبة وليما ذكره
 لانه في تسميته يذكر في صورة الاستدلال والبدليتها
 قد يثبت عليها ان الزمان قد يكون في بعض اذهان
 القاصرة من خلفها **ما هو من هذا القبيل** او ما صدق
 عليه اللفظ الموضوع من شخصاً باعتبار ان دلجها
 في امر عام لا يفيد الشخص **الابدية** **بمعنى** لان

وجه

لانه وجه افادة اللفظ الواحد من تلك الشخصات
 بعيد ليل الا وضد له وهو لا يحتمل الاستدلال نسبة الى
تسمية **الابدية** لان الشخص ان كان كل ذلك فلا بد في
 افادة التسمية من امر يحتمل اليه وبذلك يحصل ذلك التعليل في
 المعنى والقرينة فان قيل ما هو من هذا القبيل والافادة التي
 ستفاد من افادة معنى الموضوع له يدور القرينة وتعد
 المعنى الموضوع له في الفوق بينهما قلنا الوقت اذ هو التعيين
 في المعنى وعدمه ووجه الموضوع وتعدده فان كانت اللفظ
 بحسب استعماله في المعنى الحقيقي لا يحتاج الى قرينة يدور
 الجاذب في علمه هو ان قرينة حكم بالاحتياج قلنا انه
 بما ذكره هو اللفظ الموضوع للمعنى في كل في صحة استعماله
 في معناه الحقيقي فيكون موضوع ذلك المعنى ولا يحتاج الى قرينة
 يجوز الاستعمال بخلاف المجاز فانه يحتاج الى قرينة يجرى
 الاستعمال التخصيص في مراد المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ
 للاستعمال والتخصيص القرينة فيما نحن فيه وفي الشركة
 لدفع مزاحمة المعنى الحقيقي وقدم الماد لا استعماله
 ولما فرغ من المقدمة شرع في المقصود فقال **التعريف**

فانما

تسميته

مبتدأ وخبر على ما مر والمحدود هو المذكور ومعنى التقسيم
 هو قسم قدين أو أكثر العارض ليصير ذلك العام بالانقسام
 كل قسم مابينا للقسم الآخر وغير مابين له باعتبار
 تناسل القيد أو تحالفا فقط والتباديل العرف
 هو اعتبار التباين في التقسيم وما نحن فيه من ذلك
 القيل وما أصله مجازي تقسيم اللفظ باعتبار عدوله
 أولا إلى قسمين هاء مدلوله كقوله هاء مدلوله من حيث
 وتقسيم اللفظ على اسم جنس ومصدر والمشتق والعل
 وتقسيم التثنية العلم والخطي والمضمر واسم الإشارة
 والموصول على وجه ينضبط به تلك الأقسام فان
 تحقيقها من مرادى الاقدام **اللفظ** أي الموضوع **من ذلك**
 أي المعنى الموضوع له فان لفظة العلم في العقل من حيث هو
 في غير منتهى هذه العبارة ومن حيث انهما مطلقا
 مفهوما ومن حيث انهما باللفظ غير يسمى بلفظ
 وفي حيث وضع اللفظ بألف موضوعا ومن حيث العلم
 من اللفظ الذي افاده معنى **أما كلى** **أو مشتق** **لأن**
 إذا ان ينفع في فرض صدقه وجمل على متعدد فهو المشتق

وليس

ويسمى جزئيا حقيقة إذا ينفع وكذلك هو الكلى فان
 قيل هذا التقسيم سلاسل الألف واللام في اللفظ عنها
 فلا يستقر فيهما نوع كل لفظ موضوع لمعنى هاء مدلوله كلى أو
 مشتق ولا يمكن أن يكون هذا التقسيم هو اللفظ الموضوع
 لمعنى فتقول مورد التقسيم اللفظ الموضوع للمعنى كذا
 قد لوله كذا كلى أو شخص في مورد التقسيم هاء مدلوله
 ومن الثاني فان كان كذا لا لا يشمل الثاني وان كان الثاني
 لا يشمل الأول قلنا معنى قولنا كلى لفظا كذا أو كذا ان كان
 أن كل فرد من أفراد متصف بأحد هذين الوصفين على
 سبيل الانفصال الحقيقة فمورد التقسيم غير متدرج في هذه
 التقسيم لأن نفس مفهوم هذا اللفظ وما قبله في المثال
 هذا المقام من ان الانقسام إلى الأقسام لازم للتقسيم
 والمقسم لازم للأقسام ولازم اللازم هاء مدلوله لزوم الانقسام
 إلى الأقسام كقولنا ويلزم انقسام الشيء لغيره وتماثل
 وإن لم يكن فيكون هذا التقسيم باطلا كما ناله فاجوبنا
 ان الانقسام المذكور لازم للتقسيم بحسب جوده الذم
 والمقسم لازم للأقسام لأن ذلك الحقيقة بل من حيث

حصول الحق واللازم الشيء باعتبار انهما لا يكون
 لانما الحزوم باعتبار الحز كالكيفية الانتم لمفهوم
 الحيوان اللازم لمزيد **الاولى** اللفظ الذي هو كذا
اما فقلت اي مدلوله اما فقلت او يقال بالتحيز
 باطلا في اسم الذات والحديث عليها يدعى عليها اللفظ
 وحيث يستقيم قوله **وهو اسم الجنس كرجل** **وحده**
وهو المعدر وانما اخرج المصدر عن اسم الجنس
 ليتبين التقسيم للفعل المشتق عليه كانه قال اللفظ انه
 مدلوله كقولنا اوله اما حدثت وحده او غير حدثت
 وحده او مركبة منها **والمدلول بالذات** هي ما لا يكون
 حدثا ولا يكون مركبا منه ومن غيره منسوبا احدهما
 الى الآخر وبالحدث امر قائم بغيره يعبر عنه بالغا رسيته
 بما انزهه دال وقوله كالضرب او ما ونحوه كالقتل فيخرج معنى
 السواد والبياض لعدم التعبير ومعنى الخير والمنوال لعدم
 القيام بالغير ومعناه اختصا لانتفاء بالمشق والشيعة
 في التخيير لا تقاوم في المشارة الخسيسة كما في الماديات
 او العفائفة كما في الحجرة **على** كان اعتبار التركيب بينهما

فاعلم ان
 في قوله
 اي ضرب
 من جنس
 اي قتل

من غير اعتبار

من غير اعتبار النسبة لا يعتد به لخصم الكثرة
 بما اعتبر فيه مع الطرفين النسبة فاعتبره بقوله
او نسبة **بشيء** لانها السبغ ومع اللفظ بان ذلك
 مركب **وقال** اي النسبة والتذكير باعتبار المذكور والتركيب
 المشتمل عليها **اما** **الاعتبار** نسبة **من** **شيء** **فقلت** **وهو**
او **يعتبر** **من** **شيء** **فقلت** **وهو** **اللفظ** **فما** **ذوق** **المراد** **من** **اللفظ**
 غير الحدث وحده كما من وهو يتناول اللفظ الثالث قلت
 قد وجدته متعلق بغير الحدث لانه الحدث الدافع على اللفظ
 فلا كمال له والانتقال الى الربعة استقرى وان كان متروكا
 بين اللفظ والاثبات بحسب الحال ولا حرج الى تقسيم تلك
 فلا يضرب ارسال القسم للخبر واحتمالا انقسام بعرض الانقسام
 الى اقسام متدرجة تحت لا يمنع الاختصاص كالضرب والشيء
 فالشيء يقسم بان يقال الشيء اما ان يعتبر فيه ذلك بالحدث
 من حيث حدوثه وهو كالمفعول او الشيء وهو الصفة
 او وقوع الحدث عليه وهو اسم المفعول او كونه اللفظ وحده
 وهو كالمفعول او كونه واقع فيه وهو ظرف كان زمان
 وهو ظرف زمان او يعتبر فيه الحدث في علم وصف

بغيره وهو اسم التفضيل وكذلك الفعل ينقسم باعتبار
 الزمان في الماضي والمستقبل باعتبار الطلب في الامر وغيره
والثاني في اللفظ الموضوع لعني **شخص** **الوجه** اي
 وضع اللفظ لذلك الشخص **اما** **شخص** ايضا بان يكون
 الموضوع له **شخصا** واحدا لفظ بخصيصه اي بعينه
او **قولا** اي عام بان يكون الموضوع له كلام **شخصا** او جملة
 لوحظت اجابا بالامر كل بقرينة **قال** **الاول** اي اللفظ لا يفرق
 لشخص وضعه **خاضعا** **الامر** اي الشخص **واما** العلم الجسدي
 فنخرج عن مورد القسمة ان معناه **كل** **والثاني** اي اللفظ
 الموضوع **شخصا** وضعه **خاضعا** **اقسام** اربع **الاول** والمضمر
 واسم الاشارة والموصول وجب لخصه هذه الاقسام **الاربعة**
او **مذلول** **لانه** **ان** **يكون** **مع** **غير** **اي** **احد** **بل** **متعلق**
يعتبر **بالفهم** **ذلك** **العلم** **اليه** **بمعناه** **لا** **يختص** **في**
 الذهن كالفخارج بنفسه بل يتحقق بالضم متعلقه
 اليه ويتعلق بتعلقه **وهو** **مذلول** **كمن** **والى** **ان** **يكون** **لك**
 بان لا يكون مع حادثة نفسه متصلا بدون انما
 امر آخر اليه **ولما** **عرفنا** **ان** **الفاظ** **الموضوع** **لشخصا**

ومعنا

وضعا **علا** **يحتاج** **حين** **استعمالها** **الى** **قرينة** **للافادة**
التي **في** **القرينة** **ان** **اللفظ** **في** **الضم** **اي** **المخاطب**
 فيثبات ضمير الحكيم والناصب **فان** **الضمير** **كان** **واحد** **وهو**
 فان كان ما يفيد زيادة المعنى **فان** **القرينة** **فان** **اللفظ**
 الذي هو توجيه الكلام الى الحاضر **وان** **كانت** **لكل** **القرينة**
في **قرينة** **اي** **غير** **الحق** **فان** **اللفظ** **فان** **اللفظ** **فان** **اللفظ**
 بذلك بعضه **في** **اللفظ** **فان** **اللفظ** **فان** **اللفظ**
 كذلك **فان** **اللفظ** **فان** **اللفظ** **فان** **اللفظ**
 هو هذه **او** **عقبة** **بان** **يشا** **اللفظ** **فان** **اللفظ**
 معين عند المخاطب باعتبار القرينة **بشيء** **مضمون** **جملة**
 اليه **مورد** **بين** **الكلام** **والمخاطب** **ان** **اللفظ** **فان** **اللفظ**
المذلول **كالذي** **والتي** **فان** **اللفظ** **فان** **اللفظ**
 مضمون **صلي** **اليه** **المعلوم** **قبل** **القرينة** **فان** **اللفظ**
 لمن سمع النجاء **واحد** **بند** **الذي** **فان** **اللفظ**
 فاضل **شبه** **بشيء** **مضمون** **جملة** **فان** **اللفظ**
 عن المخاطب باعتبار القرينة **فان** **اللفظ** **فان** **اللفظ**
 لا يوجب **اللفظ** **فان** **اللفظ** **فان** **اللفظ**

ان الكلام

لما خصص مخرج الصلة مثلا فيما اشبه اليه هذه
 نسبة كما سيجي ولما قال ان يقول الحرف وضيم
 المتكلم والمخاطب موضوعا للشيء في الحرف والمخاطب
 القاب فقد عرفت المعنى في كل لفظ هذا وقد اشار به
 الى الجسر وكذا اللفظ الذي مراد به كذا وقد جئنا
 اثباتا الى الجسر بانها مبنية على جعله بمنزلة الشخص
 المشاهد وكذا في الوصف والماضي القاب فالظاهر
 ان لفظ هو موضوع للجريشك المندرجة تحميم
 القاب المقدر المذكور سواء كانت جريشك حقيقة او
 اضاهية كما سيجي لتحقيقه واعتبر عليه بان هذه
 القسمة في اقسام اللفظ الموضوع على شخص صغارا
 او تلك الاقسام الاربعة غير جارية الجواز ان يكون
 ههنا لفظ وضع باسم عام لكل من الافراد الشخصية والجماعية
 قرينة تحذف تلك المذكورة كاسم حروف المباني كالف
 والباء وكذا اللفظ الثمين واسامي الكتب كالكافية
 والاشافية وما كان لا اقسام تشترك في حق
 وتشارك في حق اخر اذ ان يثبت اليها ما لا يشترك في

الامتياز

الامتياز فوضع لفظا للجل هذا وقال **اللفظة تشتمل**
 الظاهر ان يقول ويشتمل باللفظ ليكون لفظا تشتمل
 محذوف الخبر ان لفظا تشتمل هذه التي تذكرها او بالمتكلم
 ويحتمل ان يكون تشتمل لاجل ان المتكلم ومن ضمير في الخبر ولا
 يحتاج الى اللفظ ومع بقاء النظام قوله **في تشتمل**
 ان يراد باللفظ اى لفظا تشتمل على كذا منها ويحتمل
 ان يراد بها لفظا لكون اللفظ تشتمل عليها **اشتمال** اللفظ
 على اللفظ ولا يلزم تشتمل اللفظ على نفسه وما كان ما فيها
 من الاحكام لم يمتدح اطلاق التبرك عليه **اللفظ** اي
 التبرك الاول هو **اللفظ** اي الصبر واسم الإشارة والموصو
تشتمل في لغة العرب انما ليست معنوية غير
 يعنى معنى هذه الثلاثة متشركه بيان كلامها بتمامه معنى في
 نفسه ملحقا فصيلا مستقلا بالمفهومية وصالح الحكم
 عليه وبه **ولا كانت تلك المذلولات تشتمل باللفظ**
 اى ليس كل من تلك المذلولات متحصلة العقل بحسب فهم
 بما وضع ما زائد اياها فهم قريبة اليها من الخلق
 والاشارة حسا وعظما **فليس له الحروف** اى ان كان

معانيها بتمامها مستقلة بالمفوضية في اسماء
 لان الاسم ما يكون تمام معناه كذلك التسمية **الاشارة**
الاشارة العقلية لا تفيد التشخيص هذا اشارة
 الى الفرق بين الموصول والمضمر واسم الاشارة بان الموصول
 مع القرينة التي هي الصلة لا يفيد الشخص وعلى ذلك
 يقول **فان قيل** **الاشارة** **الاشارة** لا يفيد التشخيص **الاشارة**
 العقلية كلياً فظاهر نظر الاشارة مجرد الصلة لا تلك الاشارة
 انتساب مضمر في الجملة الذات من غير تعيين واما انتساب
 كلية المفيد مع ان معنى الموصول مستحصراً بما قد فن
 حيث ان المفهوم للعالم والوضع من الموصول وحدة من
 الاطلاق ليس الامر الذي هو الالة للاحاطة الشخصيات
 وكذلك انظر مفيد بمعنى الصلة التي هو معنى ايضا
 فلا يفهم التام مع مستحصراً **اشارة** **اشارة** **اشارة**
والاشارة فانه كما منها يفيد الشخص ففهم التام مع منهما
 ما يتبع في الشراكة **فان قيل** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة**
اشارة **اشارة** **اشارة** **اشارة** **اشارة** **اشارة** **اشارة** **اشارة**
 الموصول موضوع للشخص على ما حقق وعلم ففهم

التامع

التامع المعين لا يوجب الكلية المباشرة الا ان يقال
 المراد ان الموصول عند كلياً نظر التامع التامع من
 مجرد قرينة الصلة ولا اشارة العقلية مع قطع النظر
 عن الاختصاص الخاص حتى لان الموصول كلياً حقيقة ولا
 فلا يستقيم كلامه اذا القرينة المفيدة للشخص المصاح
 اليها في الاستعمال الا اعتبرته فلا فرق وان اعتبر فلا فرق
 ايضا لعدم افادة الجزئية في كلياً كمن لما كان المستحصراً
 في القرينة هو معنى الصلة حكماً بان القرينة الموصول
 هي الصلة وانتساب العقلية المفيدة منها والمضمر
 بش من التفريق بين ذلك التسمية **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة**
 اي ما سبق في مباحث التفسير **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة**
 مخرج بخصوص المعنى والوضع العلم وقد دلت على عموم
 الوضع في المضمر **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة**
الاشارة **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة**
 بناء على ان ذلك اي الاسم الاشارة موضوع لاسم
 عام **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة** **الاشارة**
 في معين دون اصل الوضع ومذلول الضمير تعيين

بالفهم الذي هو مناط الغرضية ووجه الفهم امر
 من ان التعيين فيه ايضا وضع كالمعلم والمفروض
 اسم الاشادة حلا ضمير لهما اي مجازا وبن
 لم يشمله التقييم وقوله هذا فعقول له للتقييم التقييم
الرابع **يترك** **كذلك** **من** **هذا** **اي** **من** **التقييم** **المذكور** **ان** **ال**
قول **الغاية** **للمفروض** **ما** **دلت** **على** **ان** **في** **غير** **الله** **لا** **يستقل**
بالغرضية **بان** **لا** **يكون** **محموظا** **فصدا** **وبالذات** **بل**
 يكون محموظا **شما** **وعلى** **انه** **وسيلة** **الى** **ملاحظة** **غيره**
 وهذا **لكن** **لا** **يقتضي** **غاية** **الا** **تصاح** **الا** **بتمهيد** **مقدمة**
 فنقول ان **الغاية** **قد** **تكون** **محموظا** **فصدا** **وبالذات** **وقد**
 محموظا **شما** **غير** **مقصود** **بذاتها** **بل** **على** **انها** **آلة** **للملاحظة**
 غيرها **وآلة** **للملاحظة** **ما** **سواها** **وهي** **باعتبار** **الاول**
 مستقلة **بالمفروضية** **والعقل** **وصاحبة** **لان** **يحكم** **عليها**
 او **باعتبار** **انها** **غير** **مستقلة** **بالمفروضية** **وغير** **مستقلة**
 للحكم **عليها** **او** **باعتبار** **ان** **تستخرج** **ذلك** **من** **قولك** **فان** **تبدل** **تلك**
 نسبة **القيام** **الى** **ذاتها** **فان** **تبدل** **نسبة** **القيام** **الى** **الذات**
 في **الحالة** **الاولى** **مدركة** **من** **حالتها** **بين** **زيد**

والقيام

والقيام **والآلة** **للتعريف** **حالتها** **فان** **آلة** **ملاحظة** **ملاحظة**
 قوله **لكن** **لا** **يمكن** **لان** **يحكم** **عليها** **او** **باعتبار** **انها** **آلة**
 الثانية **فهي** **ملاحظة** **بالذات** **ومعرفة** **بالفهم** **ويحكم**
 اجزاء **الاحكام** **عليها** **باعتبار** **انها** **آلة** **للملاحظة** **والا** **فان**
 فمحموظا **بالذات** **غير** **مستقلة** **بالمفروضية** **وعلى** **الذات** **مستقلة**
 بها **وهذا** **لكن** **لا** **يقتضي** **غاية** **لان** **يحكم** **عليها** **بالذات** **فصدا**
 بالاعتبار **وقد** **يكون** **مستقلا** **باعتبار** **انها** **آلة** **للملاحظة** **غيره**
 كما **لكن** **فان** **تلك** **اذ** **نظرت** **اليها** **وشاهدتها** **اذ** **تستمر**
 غير **من** **القبول** **فان** **فصدا** **الملاحظة** **المقصود** **فان** **تلك**
 في **تلك** **الحالة** **مبصرة** **ايضا** **لكن** **غير** **مبصرة** **فصدا**
 بها **باعتبار** **لا** **يمكن** **لان** **يحكم** **عليها** **او** **باعتبار** **انها** **آلة** **للملاحظة**
 وان **فصدا** **للملاحظة** **الذات** **فهي** **تكون** **ملاحظة** **ملاحظة**
 يحكم **عليها** **او** **باعتبار** **انها** **آلة** **للملاحظة** **غيره** **باعتبار** **انها** **آلة**
 محكوم **عليها** **او** **باعتبار** **انها** **غير** **مستقلة** **بالمفروضية** **للملاحظة** **باعتبار** **انها** **آلة**
 كنسبة **القيام** **الى** **الذات** **فان** **تبدل** **نسبة** **القيام** **الى** **الذات**
 مع **الآلة** **معرفة** **للملاحظة** **غيره** **كالسيرة** **مثلا** **فذلك**
 المعنى **لان** **الغاية** **للملاحظة** **فصدا** **وبالذات** **كان** **مستقلا**

مستقل

بالمفرومة مالم لا يحكم عليه كما نقول لا ابتداء من
اضافي ووبه كما نقول لا يحكم عليه من ابتداء ويلزم منه
ادراك متعلقه تبعاً وبالعرض لا وهو بهذا الاعتبار
مدلول لفظ الابتداء والاعتبار على هذا الوجه
ان تقيده بمتعلق مخصوص فنقول ابتداء سري
من البصرة ولا يخرج ذلك عن الاستقلال واذا الحفظ
انقل من حيث انه حال بين السير والبصرة وجعل
السير في عالمه ومرتبة لشاهدته على هيئة الانتم
والاوتبا ما كان معنى غير مستقل بالمفرومة غير صالح
لان يحكم عليه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من
وهذا معنى ما ذكره ابن الحاجب في الايضاح حيث
قال الضريح في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى
ما دل على معنى باعتبار في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار
امضاج عنه ولذلك قيل الخلق ما دل على معنى في غيره
اي ما دل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبار
في نفسه فقد انتفع به ذكر متعلق الخلق انما وجب
معناه في الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا باذنه متعلق

وهو آية

وهو آية للاحاطة لان الواجب اشتراط في دلالة
غير معناه الا في ادراكه متعلقه ولو لم يشترط ذلك
لا يمكن فهم معناه والحكم عليه اوبه في نفسه فانه لا يرجع
الى طائفة وايضا حيث لا دلالة على هذا لاشتراط في
الخلق سوى التزام ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك
بينه وبين الاسماء الملازمة الاضافة فالفرق الذي
بان ذكر المتعلق في الخلق لا اجل الدلالة على تلك الاسماء
للتحصيل الغاية التي التمس على حكم تحت ولا بيان معنى
المتعلق في كلمة من فهو ان الواضع تنقل معنى الابتداء
مطلقا وهو امر مشترك بين الابتداءات الشخصية
التي تكون على ملاحظة تبعاً ووضع لفظ امر له او كذا منها
وتوسط هذا سائر الظروف **بخلق الله السموات والارض**
فان معنى كلامه بتمامه مستقل بالمفرومة وان كان تمام
معناه غير مستقل بالمفرومة غير صالح للحكم عليه اوبه
الا ان جزء معناه اعني الخلق مستقل بالمفرومة و
ولما اصل ان قام مثله بدل الخلق وهو القيام على
نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله اعني نسبة الخلق

الجزئية فانها ملاحظة من حيث ان حالة بين طرفيها
 والتعريف حالها الا ان احدهما متعين بدلالة اللفظ
 والاخر وان كان متعينا في نفسه بوجهه ومعلوم تلك
 الوجه والا لما امكن ايقاع تلك النسبة لكن اللفظ
 لا يدل عليه فلا يتحصل هذا للجزء الا بملاحظة الفاعل
 فلا بد من ذكره كما هو حاله متعلق بالحق فالعمل باعتبار
 مجرى معناه غير مستعمل بالمعروفة فلا يصلح ان يحكم عليه
 بشئ نعم جزؤه اعني للحدث وحده مأخوذ في المفعول
 على انه مستعمل في شئ آخر فصار العمل باعتبار جزء معناه
 محكوما به ومما زاد من الحروف ولم يبلغ الى مرتبة الاسم
 فان قلت لم جعل النسبة لتامة مضمومة الى النسب
 وجعل الجميع مدلول لفظ العمل ولم يفرق النسب اليه
 كذلك مع انما حاله بينهما ولا اختصارا لهما احدهما
 قلت نعم النسبة ذلك ان النسبة قائمة بالنسبة المتعينة
 بالنسبة اليه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فان
 قلت كما ان مجموع الفعل والفاعل على مثل قام زيد يستفاد
 منه نسبة غير مستقلة وطرفان كذلك الصفة

خوقام

خوقام فاما ان يكون الصفة محكوما عليها ومحكوما بها
 دون الفعل اجيب بانه النسبة قائمة بنفسه ويستفاد من
 مربوطة بغيرها اصلا والمقصود من التركيب افادة
 تلك النسبة بخلاف الصفة فان النسبة المعتبرة فيها
 نسبة تقييدية غير تامة لا تقتضي الفروا بمعنى من
 غيره وعدم ارتباطها به ولا تكون هي ايضا مقصورة
 بالافادة من العبارة فلذا جاز ان يلاحظ جانب
 الذات مارة فتعمل محكوما عليها وقادة جازا لغير
 فتعمل محكوما بها واما النسبة فيها فلا يصلح الحكم
 ولا جازا فان قلت ما ذكرته من ان مجموع الفعل وفاعله
 لا يصلح ان يكون محكوما بها لثاني ما ذكره الخفا من
 ان النسبة قولنا زيد قام ابوه هو لفظة الفعلية
 اجيب بانه للمقصود ههنا احكام ان احدهما للمكوب
 ابان زيد قائم والثاني ان زيد قائم الاب ولا شك ان هذين
 الحكمين ليسا بمفروطين مرجحان من الكلام بل المقصود
 الاصل احدهما والاخر يفرم التزاما فان لم يقصود هو
 الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار مفهومه الصحيح

غير محكوم عليه ولا به بل هو لتيقن المحكوم عليه وان
 كما المقصود انما فالمستحق هو القام المقيد بالاب
 الامر كذلك لو قلت قام ابو زيد واقعت النسبة بينهما
 لم يرتبط بغيره صلافاً كان معنى قام ابو ايضاً كذلك
 لم يرتبط بزيد ويقع خبر عنه ومن ثم تسرع من الخفاء
 يقولون قام ابو جلة وليس بكلام لثبوت خبره عن ايقاع
 النسبة بين طرفيها بقريضة فكذا زيد وادى الضمير الذي
 على الادب باطل الذي يستحيل وجوبه مع الايقاع التبي
لما سبق من الفرق بين المشتق
ان ضارياً لا يرد على احد الفعل الغويثون حنفاً
 الفعل بانه ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد لازمة
 الثلاثة واورده علياً بان ضارياً يصدق عليه هذا
 الحد وليس بفعل فالله ليس مانع فيما سبق من الفرق
 بين الفعل والمشتق علم لا يرد **قاعدة** في الفعل **اولاً**
على حذف ونسبة الى الموضوع ونحوها على ان الخلف
 اولها اعتبر في مفهومه وما روي ليس كذلك لانه يدل
 على ذات ونسبة الحدث والمحمول في اوله الضمير

الحدث

الفعل الحدث وفي المشتق الذات ويقتل ان يعود الضمير
 في قوله فانه الضار وب يكون كونه مانعاً في التبيين
الفرق بين اسم المشتق واسم الجنس اعلم ان في اسم الجنس
 مذهبين احدهما وهو الاكثر انه موضوع للماهية
 مع وحدة لا يغيرها شيء في منشأها كما ذهب اليه
 ابن الحاجب والآخر انه موضوع للماهية
 من حيث هي كما ذهب اليه المصنف في التفسير ولا يخفى ان
 علم الجنس غير مذكورة التفسير فلان من تأويل اخذنا
 الكلام وهو ان الفرق الذي ذكره من قول من يقول
 اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي كما ان علم
 الجنس كذا الا ان بينهما فرقا **فان علم الجنس كاسماء**
وضع يجوز للجنس المقتضى فيدل بوجهه على كون تلك
 الحقيقة معلومة للمخاطب متعينة عنده معروفة
 كما ان الاعلام الشخصية تدل على احوالها بحسب الوضع
 على تلك الاشخاص معروفة متعينة لديه **واسم**
الجنس لا يدل على ذلك المعنى بوجهه اصله **بأن**

وضع لغيره من تلك الحقيقة ثم جاء التعيين
وهو من في من خارج بالآلة من نحو الام للتعريف
 فالنوع جزء من مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم
 اسم الجنس فلما دلّ تقييد على ان اسم الجنس موضوع للتعريف
 انكلي الذي هو نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين وان معنى
 علم الجنس معلوم استدعوا الفرق الى هذا التقييد الدال
 على ان الفرق تأمل التبيين **التساوي للموصول على الفرق**
 هذا اشار الى فرق آخرين للموصول والفرق بين التزم
 من الفرق المذكور صريحا وهو استقلال المعنى وعدمه **فان**
الفرق تدل على معنى غير متحصله وحققه بما
 اي بذلك الغير الذي هو معنى لفظ **معرفه** ولولا **م**
 عكس لك اذا معناه **امره** عندنا مع **يقين** عند
بمعرفه اي بمفهوم الصلة هو معنى في اي في الموصول
 وانما قيدنا الابهام بكونه عندنا مع لانتهاء الابهام
 في المعنى المراد بالموصول بحسب الوضع عندنا لتكم التبيين
انما من مفصل والفرق يشبه كان في انما يدل على
معنى باعتبار كونه ثابتا في غير هذا اشارة الى علته

احتجاج

امتناع الحكم على الفعل والفرق مستعجلين في معانيها
 وهو انه صحة الحكم على الشيء موقوفة على شؤنه وقبوله
 اي استعماله بالفرق وقبوله ليمكن اشبات غيره له وكل
 معلوله ما غير مستقل بالفرق وقبوله بل امر ثابت للغير
 ففي من مثله كما ذكره هو الابهام للخاص الذي يكون آلة
 بلا حقله غير كالشيء والبصره ومعنى ضرب هو ذلك
 لحدث المنصوب في فاعله بحيث يكون النسبة مزاة
 له بحفظه طريقا واليه لتعرفهما **من هذه جهة**
 ان يكون كل من غيري الفعل والفرق امر غير ثابت في نفسه
 بل لغيره **لا يشبهه الغير** اي لا يشبه الغير لكل منهما
 بل لا يشبان لشيء اصلا اذ كانا مستعجلين ومعناهما
 وانما قيدناهما بالام استعمال لئلا يقتضيهما ضرب
 فعلا ما هو من عرف جز فان الالف ملاكرا من حيث
 انصرا اي مقطوعا فيها النظر عن ارادة معانيه بالموضوع
 هي اهما متساوية الاقدام في صحة الحكم عليهما وبرا
 وعندهم من قال ضرب ومن مثله في تلك المعنوا اسم
 باعتبار دعوى وضع الالف في الموضوعه لعمان

لا نفسها ايضا في ضمن ذلك الوضع حيث لا دليل
لهم على تلك الدعوى الا ذكر اللفظ واردة نفسه التي
عليهم دعوى وضع المبررات في مثل قولهم جسد مصل
او ثلثه اخفى ولا يقيد عليها العاقل فضلا عن فاضل
ولما لا يقول فيكون آمنوا في قوله تعالى ولا يقل لهم
امنوا كما لا نعلم وضعه ولا فعلا لان المراد به لفظ
فلا يصح قول النجاة ولا يتأتى الكلام الا في آيتين
أولى فعل واسم والمجرب ان المراد من قولهم ولا يتأتى
الآيتين حقيقة فعلا يقوم مقامهما آمنوا من
حيث ارادة نفس اللفظية كالاسم مستقل بالفرعية
ولا بد من اعتبار هذا الشاويل على هذا التقدير لئلا
ذلك المحصر وتوحيدها كماله والمستند الى انهم قالوا
ذلك المحصر في تلك التعريفات مثبتة على اعتبارها هو
اشايع ولا يستعمل في الاعتقاد التوادر وان كان
معنى الفعل واللفظ كذلك **فانتم بالخبر عنها النسبة**
الاسم في قولهم ولما ذكر في النسبة الشاويل من جهة
الاشترار بينهما وذكر في النسبة الشاويل من جهة الافتراق

لا يتأتى

اعلم ان الفعل

اعلم ان الفعل باعتبار بعض معناه وهو الخلق كقول
واقفا جميع معناه الذي هو الخلق ونسبة في زمان
معين الى موضوع ما في كونه نظريا هو باعتبار ان
معناه كل حرف في تلك اللفظة من موضوعه وضعه اما
كل ابتداء معين كذلك اللفظة من موضوعه في ما
عاما لكل نسبة للحدث في افعالها بخصوصها فجعله
من اقسام اللفظ الموضوع على كونه مستقيم وقا
كان الحدث الذي هو جزء من الفعل مستقلا بالفرعية
فانتم بالخبر عنها النسبة حالها الاشياء
الكلمة **فانتم بالخبر عنها النسبة** انهم ذكروا في
فخصيصة اي بالفعل باعتبار ذلك لحدث عن شيء
وهو بهذا الاعتبار مستند دائما اذ لا اعتبار في مقوله
تلك النسبة بحسب الوضع فلذلك يمكن جعله مستقلا
دون غيره **فانتم بالخبر عنها النسبة** اي تعقل مدلوله
الذي هو تحصله الذهني **فانتم بالخبر عنها النسبة** اي
تبعية ما يحصل مدلوله من متعلقه وذا كان
غير مستقل في التعقل والتحقيق **فانتم بالخبر عنها النسبة** فلا

فلا يكون محباً به كذا لا يكون محباً به عنه لذلك النسبة
الماشقة من الغائب وفيه نظير لما قبل
 وجه النظر الغير مطلقا سواء كان للغائب أو
 المتكلم والمخاطب موضوع لكل من الشخصيات
 ومنعاً كلياً عاماً فقد علم منه ان في كلية من الغائب
 باعتبار توجههم وضع كل واحد من افراد المفهوم
 كوضع هو المفهوم الواحد الغائب لذلك نظر
 وفي بعض النسخ في كلية من وجهه
 ان كثير ما يكون المرجع اليه لغز الغائب كلياً كما
 يكون جزئياً ولكن بانه في احدهما مجازاً بعيداً
 فالجزء من جزئيه وكلية من نظره تأمل ونظراً
 قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً والمفرد من انما
 من الجزئيات نظر الى ان اللفظ عدد المعزات
 مطلقاً من المعادف واعتبر فيها الجزئية بناء
 على تعريف الموقفة بما وضع لشيء بعينه التثنية **لما قبل**
 المقصود من هذه التسمية الاشارة على تفرقة بين
 الفرق والاسماء التي تشابه بحرف في التزم ذكر التعلق

وذلك

وذلك مثلاً وهو في خانة مفهوميها **بالنسبة**
بعض صاحب ويلو وان كان لا يستعمل في **الاشياء**
جزئيتين منافيتين بالنسبة الى معناها التام
 المعاجب والعلو **وفي الاماكن** فلا يكون جزئيتين
 بحسب الوضع بل تجرد استعمالها في الجزئيتين و
 والاضافيتين اللذين قد يكونان جزئيتين حقيقيتين
 وقد يكونان كليتين ايضاً كما نقول الماشقة **اذ تعلق**
 وذو حيوة ولذا لا يصح ان يحمل على الجزئية الحقيقة
 على ما يتبادر من المقابلة بالحق فظير التفرقة بينهما
 وبين طرفا معنى الجزئية في شخص كما يتبين التثنية
الثانية عشر لا يربك اي لا يوقعت في ريب
تساوي اللفظ بعضها مكان بعض اي تناوب
 بعضها مكان بعض وان قوي بالتم فالحق تناوبها
 واقفاً بعضها مكان بعض على ان الخط حال مؤكدة
في المعبر الوشع ختم بدفع ما عسى ان يخطر ببعض
 الازهان وهو ان الحكم بالجزئية والكليته والعلاقة
 والموصولية ومثالها اللفاظ التي هي موصولة

استعمل فيها من المثل ما اذا قلت مثلا جاء في رواية
واردت به زيد فيقول ان يتوهم ان جري لا يستعمله
في الجري وكذلك هذه الجمل في اذا انحصرت بل في حفظ
التورية في زيد فقلت ان في حفظ التورية في هذه
البالدة حاضرا فيما يتوهم ان هذه الالفاظ اعلام
شخصية لا تحاد المراد من كل منها من العلم الشخصي
ووجه الدفع ما ذكر ان المعبر في الالفاظ هو حال
الوضع والموضوع له في ذواته وان استعمل
هنا في مستحسن فلا يكون جزئيا بخلاف زيد
فانه جري لوضع لذلك المستحسن
وكذا الحال في متاجرة
الصورة ثم اذاعة
شرح الرسالة
الوضعية
للسيد الشريف
المجرباني
تتبع

هذه قائمة شتى على مقدمة وتقييم وخاتمة
المقدمة اللفظ قد يوضع لشخص بعينه وقد يوضع
له باعتبار اعمام وذلك بان يعقل امر عام مشترك
بين شخصين ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد
من هذه الشخصين بخصوص بحيث لا يعاد ولا
يعزم به الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
فتعقل ذلك المشترك للوضع لانه الموضوع له
فالوضع كقولنا موضوع له مشترك وذلك مثل اسم
الاشارة فان هذا مثلا موضوعه وسماه المشار اليه
الشخص بحيث لا يقبل التكرار تبين ما هو من هذا
القبيل لا يعيد الشخص الا بقرينة معينة لا يستواء
نسبة الوضع الى المسمى التقييم اللفظ مدلوله
اما كفي او مشترك الاول اما ذات وهو اسم الجنس
او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وذلك اما

ان تعبر

ان تعبر من طرف الذات وهو المشتق او من طرف الخلق
وهو الفعل الثاني فالوضع مشترك او كفي والاول العلم
والثاني ان مدلوله اما ان يكون معنى في غير يتعين
بالفهم ذلك الغير وهو الخلق او لا فالقرينة ان كانت
في اللفظ فالضيق ان كانت في غيره فاما القرينة
وهو كاشرة او عقلية وهو الوصول للحاتمة
تشتمل على تسمية الاول الثلاثة تشترك في ان
مدلولها تباينت مثلا في غيرها وان كانت تتصل
بالغير فليس سماء لانها اشارة العقلية لا تشتمل
فان تقييد كذا لا يعيد القرينة بخلاف قرينة اللفظ
وليس فذلك كانا جزئين وهذا كليا الثالث علمت
عن هذا الفرق بين العلم والمعرفة علمت فساد الخلق في العلم
دون كمال الاشارة فلما ان ذلك الامة يتعين بقرينة الاشارة
الحسية ومدلول الضمير والوضع الرابع تبين لك من هذا
ان معنى قول الخاتمة الخلق ما دل على معنى في غير ذلك يستعمل
بالمفرومة بخلاف الاسم والفعل الخامس قد عرفت
انما سبق من الفعل بين الفعل والمشتق ان ضاربان

لا يرد على هذا الفعل فإنه على حدث ونسبة إلى الموضع
 وزمانها السادس ويعلم منه الفرق بين اسم الجنس
 وعلم الجنس فإن علم الجنس كاسامة يجوز علم الجنس
 نحو اسد بل وضع لغيره من جهة التعيين وهو مسمى فيه
 بالآلة التي الساج للوصف عكس لخرق فإنه لخرق نكاح
 على معنى في غيره وتخصله وتعلقه هو مسمى فيه والوصف
 هو مسمى بتعين معنى في الثامن الفعل والخرق مشترك
 في أنهما يدلان على معنى باعتبار كونهما نسيا للغير من
 هذه الجملة لا يثبت له الفرقا منع لغيرهما التام
 الفعل مدلوله كل قد يتحقق في ذوات متعددة دون الخرق
 إذ تحصل مدلوله فلا يعقل الغير المشبهة بغير الغائب
 وفي كلمة نظرتا مثل ذو وفوق فإن مفهومهما كل
 لا تهما بمعنى صاحب وعلو وإن كانا لا يستعملان إلا
 جزئيين لموضع لا مسألة الثالث
 لا يربك تناوب الفاظ
 بعضها مكان بعض
 أو لغير الوضع في

هذا كتاب على قسبي

هذا كتاب على قسبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذي المنن والاحسان والصلوة والسلام
 على رسوله الموقر بركة المصطفى وفصاحة البيا
 وعالم الكرملة واصحابه العظماء الذين من بايهم
 يقتد بهم **نعم** ان اللفظ الموضوع المستعمل
 كان او لم يكن استعماله فيما وضع له حقيقة مثال
 الحقيقة في المقود كالسند في الحيوان المقترى والقتل في
 اوراق الروح ومثالها في التركيب فمثل الاسد بمعنى اهلك
 المليك المخصوص المقترى وان استعمل في غيرها وضع له
 حيث لا غير ما وضع له بالقرينة لما نفعه ارادة
 وضع له والعلاقة بينهما اي بين الموضوع له وغير
 الموضوع له فمما **نعم** ان يلقب المقسمين استعارة
 ان كان علاقة المشابهة اي مشابهة المراد بما وضع
 اللفظ المستعار ومرسل ان كان علاقة غير المشابهة

ان يشبهه بالكلية المشبه
 على ان يكون اللفظ
 في غير ما وضع له
 انما قاله انما قاله
 عن استعماله في غير ما

من البيت

من التسمية والخطب والخواص والاطلاق والعموم والخصوص
 مثال الاستعارة في اللفظ المفرد كالاسد في قوله الشجاع فانه
 الجمل غير ما وضع له الاسد فان وضع له حيوان
 المقترى لا الجمل لكن استعمل الاسد في الجمل لكونه شجاعا
 لما وضع له الاسد في الحيوان المقترى في الشجاع والقتل
 في الطير الشديد لمشايعته القتل والهلاك في مثال
 الايلام **ومثال الاستعارة** في اللفظ المركب قولك
 للمفتي المرتد في امراني انك تقدم رجلا وتؤخر اخري
 فان تردد في الجواب مثلا اذا استعمل في مسألة بالانحياز
 تارة وبالاجماع اخري شئت حال من اراد ان يجاب اليه فاجبه
 تقدم رجلا ثم اراد ان لا يجيب اليه فاجبه اخري وهذا
 لقول المركب لم يوضع الاتفاق وورد المفتي مثلا مشيها
 ليس معناه حقيقة فيكون هذا اللفظ المركب استعارة
 في تردد المفتي **ومثال الاستعارة** في اللفظ المفرد نحو المفتي
 في البيت في قولك دعب المفتي اي يتسبب بام المفتي
 ونحو البيت في البيت في قولك امضرت السماء سباتا اي
 غشاها سب للباب ونحو امضرت الماء والمزيب

فيه في قولك حرمنا الخرسا والمزباج الخرسا والمزباج الخرسا
 والمزباج الخرسا فيهما فذكر الخرسا واورد به لئلا **مثال الجواز**
 في اللفظ المركب نحو هو ومعركا ايما بين مضجعا مجتو
 مع القافلة ايما بنو بعد فاذن انهم لم يرد بهذا اللفظ
 المركب معناه الحقيقي من ذهب محبوب مع الجانب بل
 مراده به اليها التحول عن ذلك وخوفا لمرارة عن ريب
 الي ومنعها اني فانها لم ترع بهذا اللفظ انما ومنع
 اني بل اذات اطلعنا القرين على حبة دجياها وعكس
 تقديرهما من ان تولد على بطنها ذكر **وانما استعمال**
 اللفظ الموضوع في غير موضع له مع العلاقة بلا وفيه مانعة
 عن اداة ما وضع له فهو كناية كقولك طول النجاة اي
 علاقة السيف فاذ طول النجاة كناية عن طول القامة
 من غير موضع عن اداة ما وضع له اي طول النجاة نفسه
نظم الكناية تنقسم الى ثلاثة اقسام لانها يقصد اليها
 في الكلام انما هو كناية باي نسبة كانت فالكناية
 هي كناية فيقصد بها الموصوف واما مسجوب فالكناية
 هي يقصد بها الصفة واما نسبة فالكناية هي كناية

يقصد

يقصد بها النسبة واشياء الصفة الموصوف كالخرسا
 الموصوف كما يقصد بنفسه في الاقل ولا تغفل الصفة
 كما في الثاني مثال **القول** اي الكناية التي يقصد بها
 الموصوف كما يقصد بالحق المستعمل القامه عن غير **اللفظ**
 الكناية من الانسان ومثال الثاني كما يقصد بعرض
 الوساو كالكناية عن عرض القفا وبعرض القفا كالكناية
 عن الابل وفي قولك طول النجاة كناية عن طول القامة هو
 وقولك جنان الكلب كناية عن كلب عن كونه متافا
ومثال الثالث وهو قولك ان العجاجة والمررة والقرى
 في قبة ضربت على من المشجج تنقش باليات هذه الصفات
 بكما دهن المشجج عن اشياء له **نظم** ان الاستعارة
 تنقسم بتأويل المستعمل بالاستعارة الى بصرية ومكينة
 وتقليدية على صاحب الايضاح فبمعنى اللفظ المستعمل
 فيما شبه بهناه الاصل مع قرينة مانعة عن اداة ما وضع
 على المشبه به كما ذكر فيما قبل ولا بمعنى اللفظ المستعمل في غير
 بعلاقة المشابهة كما اعتبر هذا المعنى بالاستعارة عند **نظم**
 ان الاستعارة عن الخطب وهو صاحب الايضاح و

كي

والتي هي من تطلق بالاشتراك الفعلى على معان ثلاثة الأولى
 الاستعارة التقرية وهو اللفظ المستعمل فيما يشبه معناه
 المأخوذ مع قرينة ما نفى عن زيادة معناه الا هو كقولك
 رايث اسد لبري او في الجاهي وقولك ترة للمفق في الجواب
 حيث اقدم عليه وهو بغيره اخرى تشبها له حال من زيادة
 يذهب فقدم وجله تارة ولا يرة اخرى فآخر اخرى ان
 اراك تقدم وجلا وتفر اخرى **وقال** استعارة مكنية
 وهو تشبيه شيء في النفس مع عدم تشريحه بشئ اركاد
 سوى التشبيه ومع انها قد تكون تشبها الى التشب والاشبه
 على التشبيه المعرف النفس كقولك اظفار الدية وبخالها
 فانه قد تشبه فيه الميتة بالتسبيح في اهلالة النفوس ولم يذكر
 من اركان ذلك التشبيه سوى التشبه الذي هو الميتة و
 واصف اليه اي تشبهه الاظفار والخيال التي هي من جنس
 التشبه بها على التسبيح فلا استعارة بالكلية عند الخطيب
 ليست الا هذا التشبه المعرف النفس وليس من التشبيهات
 مجازا من حيث هو تشبيه وايضا اذا اقر للتشبيه بما به
 مجازا واستعارة بقرينة انه استعمل لفظ التشبيه به

في الميتة

في التشبيه مع قرينة عظم اداة التشبيه واذ اقر التشبيه
 فيها صريحة ولكن من غير النفس يطلق عليه الاستعارة المكنية
 من غير مجازة اللفظ عند الخطيب **وقال** الاستعارة
 التخييلية وهو عبارة عن الخطيب عن جعل شئ بشئ وليس له
 كقولك اظفار مثله الميتة وجعل اليه التشبها في قولك اظفار
 الميتة ويد الشبان فان اظفارهم تشبه لا الميتة والميتة
 لا تشبه الا تشبها فيقال استعارة التخييلية عنده اضافة
 الاظفار مثلا الى الميتة وهي مجازة على النفس وهذا كما
 ذكرنا **في علم** المجاز يطلق ايضا على الاستعارة بل
 بالاشتراك الفعلى على معنيين **الحل** المجاز الفعوى
 وهو اللفظ الذي استعمل في غير ما وضع له مع العلاقة
 بينها والقرينة المانعة عن اداة الموضوع له **وقال**
 المجاز العقلي وهو نسبة الشئ الى شئ كان اغير ما هو له
 في ظاهر حال المتكلم كنسبة الاظفار الى الميتة ونسبة
 اليد الى الشمال ونسبة الانثى الى الربيع في قولك انت
 الربيع المعافاة الانثى الذي هو له القادر ونسبة
 الربيع لكون الربيع مناسبا للقادر في تعلق الانثى

به ايضا من حيث هما ملتق القاصم الماتبات للبقا
 ثم ان منهج الجمهور الاستعارة التخييلية كدج
 الخطب وفي اطلاق المجاز ايضا لا يترك اللفظ على
 المجاز اللغوي بمعنى اللفظ المستعمل في غير المعنى الموضوع
 بملاقاة تع المشابهة وغيرها وبالقربة المعافاة
 عن اداة الموضوع له وفي اطلاق المجاز على المجاز
 العقل الذي هو نسبة الشئ الى غير ما هو له في ظاهره
 المتكلم بقولك انت الربيع اقبل وهزم الامل في الخيال
 هو جليل مع لا لنفسه لكن نسب العزم اليه لكونه
 امر الهم ولكن الجمهور خالف الخطيب في الاستعارة
 الكيفية فان الاستعارة الكيفية كما في اظفار الميتة
 وبالشمال عندكم هو لفظ التبع الموزون اليه بالظفار
 المستعمل في الميتة ولفظ الاظفار المتكلم في بقية الاشياء
 بغير الموزون اليه باليد المستعمل في السما هو به الاستعارة
 التصريفية والاستعارة الكيفية كلاهما مجاز لغوي
 مستعمل فيما هو غير ما وضع له المشابهة بما وضع له
 أي كل من اللفظ مستعمل فيما يشبهه بمناه الاصل مع

القرينة

مما قد رايته اسما

القرينة المعافاة عن اداة لكن القرينة كما استعملت في التبرجة
 وكلفظ الميتة به المستعمل في المشبه مريحة ووه استعارة
 الكيفية في ذكر الميتة به المستعمل في المشبه لا بطريق الكناية
 والرمز اليه بجواسه ولو اذمه كاليد والظفار كما ذكرنا
 في الاستعارة التصريفية كاللفظ لا سدة في الرجل
 الشجاع والاستعارة الكيفية كما في قوله الاظفار الميتة و
 الاستعارة التخييلية كما في مجاز لغوي عن شكوكي لان الاستعارة
 بمعنى المستعمل في غير ما وضع له بملاقاة المشابهة مع قرينة
 ما نفعه في اداة ما وضع له ترك احد طرفي التشبيه كالميتة
 والميتة به راكها ان كان في ذكر الميتة به والميتة ترك
 فالاستعارة التصريفية بقولك رايت اسديرا في اظفار
 وان كان المذكور المشبه والمذكور المشبه به كالميتة فلا ذكر
 في قولك اظفار الميتة مع اضافة عاقبة المشبه به فميتة
 كما اضافة الاظفار الى الميتة وضافة اليد الى السما فلا استعارة
 كناية وبالكناية فالكناية عند كل لفظ المشبه المستعمل في
 المشبه به كلفظ الميتة المستعمل في السبع الذي يشبه به الميتة
 الاستعارة التصريفية التي هو لفظ المستعمل في المشبه

اليد والظفار

بمعناه لا على حقيقة اما تحقيق الاربها صا او عقلا
 كقولك ان الله تعالى عز وجل هو الله تعالى
 متحقق حقا وعقلا كقولك ان هذا الصراط المستقيم الذي
 القيم الذي هو الصراط المستقيم في صياغة التمسك بالحق
 والدين متحقق عقلا وان لم يكن متحققا حقا او متحققا بغير
 تحقق معناه للاربها صا ولا عقلا كلفظ الاظهار واللفظ
 المتماثل فانها ما شبه المنة بالسبع في اهل الانساق
 بالقرن والظنة من غير فرق بين غناع وضراخ والوهم
 في ضمير الينة بقوله سبع فانت لها الوهم وتخيلا لها ما
 تسبح من الاظهار المتماثل بغيره بالاطلاق والمتماثل الحقيقة
 للاسما الشبه بطلية فاطلق اسم الاظهار للحقيقة الموضوعة
 وهو الاظهار لتسبع الشبه بطلية على الاظهار المنة من الحقيقة
 وهو الاظهار المنة ولم يوضع الاظهار الا للحقيقة وسماها
 المتخيلة بما في تحليلية تكون المراد تخيلا محضا **فصل**
 ان الاستدلال بالقرينة يقع عند الجمهور والطبيب ايضا لا اقلية
 ان كان لفظ الشبه بالاستدلال في الشبه كجسم كالا سدة الرجل
 الشجاع والقول في القرب الشديد ولا يتبعه ان كان لفظ الشبه

في الاستدلال

المشهور

المشهور في الحقيقة غير اسم الجسود واللفظ وما يشق من
 وكالحرف فان الاستدلال في العقل والمشتقات تابعة للاستدلال
 في المعنى وفي طريق تابعة لتعلق معنى الحرف وهو ما عرفت
 عن معناه مما يعرفه لا يتبدل عن معنى من عند السكاكي
 الاستدلال المتبعة بقرينة الدلالة استعاره بالاشياء
 فان الاستدلال المتبعة في قولك فطقت لسانك بالجمهور
 والطبيب بمعنى ذلك بقرينة كونه لسانا فاعلا لا ان اللفظ بمعنى
 التكلم الساقى لا يصدق عن لسان فيكون نطق بمعنى ذلك
 بعقله التعلق بمعنى الدلالة وعند السكاكي الاستدلال
 في نطق لسان الاستدلال بالاشياء بالاشياء
 المتماثلة في الدلالة على المقصود في ذلك المشبه ونسب الى الشبه
 ما هو من خواص الشبه وهو النطق فيكون لسان الشبه بالاشياء
 التكلم مستعملة فيه بقرينة نسبة النطق الى لسان فيكون استدلال
 ممكنة وما جعله القوم بقرينة لسانه وكذا عند السكاكي
 بما في العقل الذي هو عبارة عن غير السكاكي عن نسبة الشق
 الى غير ما هو له بل على ظاهر حال التكلم مردودا ايضا الى الاستدلال
 بالاشياء كقولك انت اربع النطق فان معناه عقلي عند السكاكي

بناء على انساب الذي هو فعل القادر المختار الذي لا يتبع
 الذي ليس بالانسان فلهذا عند الحكم للحد كونه زمانا له
 فيكون له ايضا تعلق بالانسان واما عند الحكم فهو كاستعارة
 للمكانة بناء على تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقة لا بناء على كون
 منها تعلق بالانسان وان كان تعلقه بالفاعل من حيث
 ان اللفظ الثاني اثر في الربيع من كون زمانا للانسان **فاما ايضا**
 ان المجاز كما يطلق عند القوم بطريق الاستعارة المقتضية للمجاز
 فتعني حصول اللفظ الذي يستعمل في غير ارضه ويطلق للمجاز
 المعنى الذي هو النسبة كذلك يطلق للمجاز على المجاز بالزيادة
 وعلى المجاز بالنقصان فالاول كقوله تعالى ليس كمثلهم شيئا ومنه
 قال كافي زائدة والثاني كقوله تعالى وسئل القرية اهل
 القرية فالاهل موصول حقيقة محذوف فهو مجاز بالنقصان
 ثم يتكلم على اثره للمجاز كقولنا ان تجعل مثل كمثل القرية
 من قبل تشبيه القرية باهلها بان يذكر القرية ويرد بها
 الاهل فيكون استعارة بالكناية وان كان جعل مرقيا للمجاز
 المعنى بان تشبيه اهل القرية اليها كونه تاما كاله كما
 سيجال الماء في مكانه في قولك جري النهر وسأل الدبيب

سما

وكما سب حلق القادر وهو الانسان الذي زمان المجاز
 اعني الربيع وجعل انبت الربيع البقل مجازا عقليا لا مجازا
 بالحد فلهذا ان جعل مثل انبت الربيع البقل وهو المسمى
 للمجاز بالحق لا من قبل المجاز العقلي بل ان تعذر انبت
 حلق الربيع البقل وهو حيث الامم الذين عند غلظ
 لما في والميسر كما حفظ الاصل في قولك واسئل القرية
 ثم علم ان كل واحد من الحقيقة والمجاز لا يقسم للمعنى
 عرقية والعرقية هي عرقية خاصة وعرفية عامة و
 العرفية الخاصة هي عرقية وغير عرقية من الاطلاق
 الخاصة كالصطلح المعنى وغيره من المعلوم للدولة
 والحقيقة والمجاز القويان كالاسد في الربيع والرجل
 الشجاع والحقيقة والمجاز الضعيفان كالصلوة والعبادة
 المخصوصة والذم والثناء والحقيقة والمجاز العرفية العامة
 كالذبة والذم في العالم الادب والاشياء والحقيقة والمجاز
 الاصطلاحيين باسطرار الكلام كالحاد في المجرى
 المسبق بالدم في الاضافات المتعددة والاحوال التي يحصل
 للوجود بعد العلم بحصول كتحديد العرش في الاضافات

كقوله تعالى وسئل القرية
 اهلها يتبين ان اللفظ المعنى
 كالمعنى والاصطلاح
 وغير ذلك

والقاعدة الكلية في هذا القسم كل واحد من حقيقة
 والمجاز لا بد له من انتمسائه الى موضع سابق من
 الاوضاع فالوضع الذي كان الحقيقة حقيقة مجازية
 وضع اللفظة كانت الحقيقة حقيقة لغوية والمجاز المستعمل
 في ذلك الوضع اللغوي يكون مجازا لغويا وان كان
 الوضع الذي كان الحقيقة حقيقة بحسب وضع اللفظة
 ويكون المجاز المستعمل في ذلك مجازا شرعيا كما ان حقيقة
 ذلك الوضع حقيقة شرعية وهكذا في غيره والصلوة
 في الدعاء حقيقة لغوية وفي العبادة المحصورة مجاز
 كذلك وفي الشرع بالعكس حقيقة شرعية في العبادة
 ومجاز شرعي في الدعاء لان وضعه في اللفظة للدعاء
 وفي الشرع للعبادة

عبد الله

بسم



